مقالات الطوائف المخالفة في باب الأسماء والصفات والرد عليها

الآراء المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات كثيرة، وهي ترجع إلى أربع مقالات ، وكل مقالة لها أتباع من الطوائف المنحرفة، وهذه المقالات هي :

١ – مقالة التمثيل أو التشبيه، وهي: اعتقاد المثبت أن ما أثبته من صفات الله مماثل لصفات المخلوقين.

مثالها: يد الله كيدي، أو وجه الله كوجهي.

وهذه المقالة ظهرت في الأمة في أوائل القرن الثاني على يد بيان بن سمعان التيمي، وهذه المقالة الكفرية لم تنتشر كانتشار مقالة التعطيل، لوضوح بطلانها وشاعتها لكل أحد، ولضعف شبهتهم مقارنة بشبهة التعطيل، وقد ذكر شيخ الإسلام أن مرض التعطيل أعظم من مرض التشبيه. انظر: درء تعارض العقل والنقل(١/ ٢٤٩).

واعلم أن **الشبهة التي قامت عليها مذاهب المخالفين– المعطلة والممثلة– في باب الأسماء الصفات هو**: ظنهم أن ظواهر نصوص الصفات تفيد التمثيل، **فالممثلة** أخذوا بهذا الظاهر الذي يزعمون، فشبهوا صفات الله بصفات خلقه، **والمعطلة والمؤولة**– الجهمية والمعتزلة والكلابية والأشاعرة والماتريدية– لم يأخذوا بهذا الظاهر الذي يزعمونه أنه ظاهر من الصفات، فنفوا الصفات حتى لا يقعوا في زعمهم الباطل في التشبيه، **وغلاة المعطلة** كالباطنية، سلبوا النقيضين، لأنهم – بزعمهم – إذا وصفوه بالإثبات شبّهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنفي شبّهوه بالمعدومات، فسلبوا النقيضين، وهذا ممتنع في بدائه العقول، وكلهم– تحقيقا لمقصدهم – حرّفوا ما أنزل الله تعالى من الكتاب، وما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم. انظر: التدمرية(ص١٦).

وسيأتي الرد على الشبهة في الرد على مقالة الممثلة.

أتباع مقالة الممثلة من الطوائف:

أ- **قدماء الرافضة الإمامية؛** كالهشامية من الرافضة أتباع هشام بن الحكم الرافضي، أو أتباع هشام بن سالم الجواليقي الرافضي، أو الجواربية أتباع داود الجواربي، والبيانية من غلاة الشيعة أتباع بيان بن سمعان التيمي الذي كان يقول: إن الله على صورة الإنسان

يقول شيخ الإسلام :" كتب المقالات كلها تخبر عن أئمة الشيعة المتقدمين من المقالات المخالفة للعقل والنقل في التشبيه والتجسيم بما لا يعرف نظيره عن أحد من سائر الطوائف، ثم قدماء الإمامية ومتأخروهم متناقضون في هذا الباب، فقدماؤهم غلوا في التشبيه والتجسيم، ومتأخروهم غلوا في النفي والتعطيل، فشاركوا في ذلك الجهمية والمعتزلة دون سائر طوائف الأمة..." انظر: منهاج السنة النبوية (٢/ ١٠٣).

ب- غلاة المتصوفة .

يقول شيخ الإسلام:" قال الأشعري: وفي الأمة قوم ينتحلون النسك، يزعمون أنه جائز على الله تعالى الحلول في الأجسام ، وإذا رأوا شيئا يستحسنونه قالوا: لا ندري، لعله، ربما هو. ومنهم من يقول: إنه يرى الله في الدنيا على قدر الأعمال ، فمن كان عمله أحسن رأى معبوده أحسن. ومنهم من يجوز على الله تعالى المعانقة والملامسة والمجالسة في الدنيا، ومنهم من يزعم أن الله تعالى ذو أعضاء وجوارح وأبعاض: لحم ودم على صورة الإنسان، له ما للإنسان من الجوارح..." انظر: منهاج السنة النبوية (٢/ ٦٢٢ – ٦٢٥)، (٢ / ٥٢٨ – ٥٣٠).

الرد عليهم:

ذكر العلماء بطلان التمثيل من وجوه عديدة، ترجع إلى أربعة أمور:

١- بطلانها شرعا:

– هذه المقالة مصادمة للنصوص الصريحة؛ **أ-** كالنفي الصريح في قوله تعالى:{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى:١١] وقوله:{ولم يكن له كفوا أحد}، والنفي الضمني – غير الصريح- في

قوله: {هل تعلم له سميا} فالاستفهام هنا بمعنى النفي، وهو أبلغ من النفي المجرد؛ لأنه يفيد نفي السمي والمثيل، وتحدي المخاطب أن ينقض هذا النفي، بخلاف النفي المجرد، فليس فيه إلا النفي.

ب– والنهي عنه في قوله:{فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ} [النحل: ٧٤]. والاستفهام الإنكاري في قوله: :{أفمن يخلق كمن لا يخلق}.

ج– الجمع بين نفي التمثيل، وإثبات الصفات في قوله تعالى:{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} ولو كان إثبات الصفات يفيد التمثيل، لكان القرآن متناقضا في الجمع بينهما، والله يقول:{لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ}ويقول:{وَلَو كَانَ من عِنْد غير الله لوجدوا فِيهِ اخْتِلَافا كثيرا}فلما جمع بينهما الله تبارك وتعالى في آية واحدة علمنا أن إثبات الصفات لا يقتضي التمثيل.

يقول ابن عثيمين:" الذي خاطبنا بذلك هو الذي قال عن نفسه: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} ، ونهى عباده أن يضربوا له الأمثال، أو يجعلوا له أندادًا فقال: {فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ} وقال: {فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} . وكلامه تعالى كله حق، يصدق بعضه بعضا ولا يتناقض" انظر: القواعد المثلى (ص٣٩).

د– أن الله نهى عن القول عليه بغير علم، وتوعد على ذلك بالوعيد الشديد، فقال: {وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً} وقوله: {وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً} وأيَّ كيفية تقدّر لصفات الله سواء عن طريق تقييدها بمماثل أو لا، فستكون كذبا على الله وقولا عليه بغير، لأنه لا علم لك بذلك.

والله قال في افتراء المشركين الذين قالوا الملائكة بنات الله: {أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلونَ}فإذا عجزوا عن إدراك كيفية مخلوق من مخلوقات الله، فكيف يدركون كيفية صفات خالقهم؟!

٢– بطلانها عقلا:

أ- الإضافة تقتضي التخصيص، وقد علم بالضرورة أن بين الخالق والمخلوق تباينا في الذات، وهذا يستلزم أن يكون بينهما تباين في الصفات، لأن صفة كل موصوف تليق به، كما هو ظاهر في صفات المخلوقات المتباينة في الذوات، فقوة البعير مثلاً غير قوة الذرّة، فإذا ظهر التباين بين المخلوقات مع اشتراكها في الإمكان والحدوث، فظهور التباين بينها وبين الخالق أجلى وأقوى.

ب- الاشتراك في الأسماء والصفات لا يستلزم تماثل المسميات ، فالاتفاق في اللفظ والمعنى الكُلِّيِّ بين اسمين أو وصفين لا يلزم منه المساوَاة في المسمَّيَات والموصوفات ، فمثلا : لفظ الوجود : فالله موجود ، والمخلوق موجود ، ووجود الله قديم واجب بنفسه، ووجود المخلوق محدَثٌ، يَقْبَلُ الوجود والعدم، فهذا موجود وهذا موجود، ولا يلزم من اتِّفَاقِهِما في مُسَمَّى الوُجُودِ أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود الله يخصه ووجود الإنسان يخصه، واتفَاقُهُما في اسمٍ عامٍّ . وهو لفْظُ الوُجُودِ . لا يَقْتَضِى تماثُلُهما في مُسَمَّى ذلك الاسم .

ونحن نشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية، فنشاهد أن للإنسان يدًا ليست كيد الفيل، وله قوة ليست كقوة الجمل، مع الاتفاق في الاسم. فهذه يد وهذه يد، وهذه قوة وهذه قوة، وبينهما تباين في الكيفية والوصف، فعلم بذلك أن الاتفاق في الاسم لا يلزم منه الاتفاق في الحقيقة، وإذا كان هذه بين المخلوقات، فين الخالق والمخلوق من باب أولى.

ج – فساد لوازم هذه المقالة يدل على فسادها، وهذا اللزوم العقلي ظاهر من وجوه، منها:

* يقول ابن تيمية:" فإن المثَلَين الذين يسدّ أحدهما مسدّ الآخر، يجب لأحدهما ما يجب للآخر، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجوز عليه ما يجوز عليه، فلو كان للخالق مِثلٌ، لَلَزم أن يشتركا فيما يجب ويجوز ويمتنع، والخالق يجب له الوجود والقدم ويمتنع عليه العدم، فليزم أن يكون المخلوق واجب الوجود قديماً أزليّاً لم يعدم قط، وكونه محدثاً مخلوقاً، يستلزم أن يكون كان معدوماً، فيلزم أن يكون موجوداً معدوماً، قديماً محدثاً، وهو جمع بين نقيضين يمتنع في بداية العقول، وأيضاً فالمخلوق يمتنع عليه القدم ويجب له سابقة العدم، فلو وجب للخالق القديم ما يجب له، لوجب كون الواجب للقدم واجب الحدوث بعد

العدم وهذا جمع بين النقيضين، وفساد اللازم يدل على فساد الملزوم. انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/ ٢٠٥).

وتوضيح هذا المعنى الذي ذكره ابن تيمية أن يقال : لو جعلت لله مثلا، يلزمك أن تجعل هذا المثيل مثل الله، يجب له ما يجب لله، ويجوز عليه ما يجوز على الله، ويمتنع عليه ما يمتنع عن الله، فتجعل هذا المخلوق قديم أزلي، ويعلم الغيب، ولا يمكن أن يكون محدَثاً، ولا يمكن أن يكون مسبوقاً بالعدم، وهذا محال؛ لأنه جمع بين النقيضين، فهو مخلوق ، والمخلوق مسبوق بعدم، وكذلك يقال: لو جعلت لله مثيلا لزم أن يجوز على الله العدم والحدوث ،لجوازه على المخلوق وهذا ممتنع، لأنه جمع بين النقيضين ، فهو الخالق، والخالق يمتنع عليه العدم ، فتبين حينئذ أن الله لا مثيل له.

* وصف الله على وجه المماثلة يلزم منه أن يكون الرب الخالق الكامل من جميع الوجوه مشابها في صفاته للمخلوق المربوب الناقص المفتقر إلى من يُكَمِّله؟ وهل اعتقاد ذلك إلا تنقص لحق الخالق، وهذا اللازم فاسد يدل على فساد الملزوم، فإن تشبيه الكامل بالناقص يجعله ناقصا.

د– أن الإيمان بالله وما يجب له، وما يجوز عليه، وما يمتنع عنه من الأمور الغيبية، والغيب لا تدرك حقيقته إلا برؤيته، أو بمشاهدة نظيره، أو بخبر صادق، وكل هذه الطرق منتفية في كيفية صفات الله عز وجل وتمثيلها، فوجب بطلان تكييفها وتمثيلها.

وكون هذه الطرق منتفية، لأن الله لا يرى في الدنيا؛ كما قال صلى الله عليه وسلم:" تعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا" وليس له نظير كما قال تعالى: :{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } وقوله:{ولم يكن له كفوا أحد} وقوله:{هل تعلم له سميا} ولانتفاء الخبر الصادق عن الكيفية{وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً}وقوله: :{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ }.

فيقال للممثل: كيف علمت أنّ يد الله مثل يد فلان؟ أو وجه الله مثل وجه فلان؟ وأنت لم تر الله؟! ولم تر نظيره؟! ولم يخبرك هو في كتابه أو لسان على الصادق المصدوق– صلى الله عليه وسلم– بذلك؟!، فهذا يدل على بطلان التكييف والتمثيل ؛ لأن الحقيقة والكيفية لا تدرك إلا بعد العلم بكيفية ذاته، أو العلم بنظيره المساوي له، أو بالخبر الصادق عنه.

هـ– القول في الصفات كالقول في ذات الله، فكما أنَّه ليس في إثبات الذات ما يفضي إلى التشبيه، فكذلك ليس في إثبات الصفات ما يفضي إلى التشبيه. فمن أثبت لله ذاتا لا تماثل ذوات المخلوقين

لزمه أَنْ يثبت له صفات لا تماثل صفات المخلوقين، فكما أنَّ لله ذاتا حقيقة فكذلك له صفات حقيقة، وكما أنه لا يلزم من إثبات الذات تمثيلا فكذلك لا يلزم من إثبات الصفات تمثِيلا.

٣- بطلانها إجماعا:

هذه المقالة- التمثيل- حكم العلماء بكفرها، وكفر السلف من شبه الله بخلقه ، يقول نعيم بن حماد : "من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيها" انظر : (العلو للذهبي ص ١٢٦ وانظر: رسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص ١١٨ ، أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ٢ / ٤١٧). وقد كثر عن السلف عبارة:" أمرؤها كما جاءت بلا كيف" في أقوالهم وكتبهم العقدية.

٤- بطلانها حسا:

وذلك أننا نشاهد أن لله سمعا، وأن للمخلوق سمعا، وسمع الله يدرك جميع الأصوات، بخلاف سمع المخلوق، فقد ثبت عن عائشة رضي الله عنها قالت: "الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات لقد جاءت المجادلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تكلمه وأنا في ناحية من البيت ما أسمع ما تقول"، فأنزل الله عز وجل {قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ} فعائشة- رضي الله عنها- متصفة بصفة السمع، والرب متصف بصفة السمع، ومع ذلك لم تسمع عائشة -رضي الله عنها- الحوار الذي حصل بين المجادلة والنبي صلى الله عليه وسلم، فعلم أن الاتفاق في الاسم والمعنى الكلي لا يستلزم التماثل في الكيفيات.

٢ – مقالة التكييف هي: اعتقاد المثبت أن كيفية صفات الله تعالى كذا وكذا، من غير أن يقيدها بمماثل.

وإن شئت قل التكييف هو: حكاية وتحديد كيفية الصفة، أو الجواب عن السؤال بكيف في الصفات.

وكل الردود التي ذكرت في بطلان التمثيل تنسحب على التكييف، لأن مجرى الكلام عنهما عند العلماء واحد، فالممثل مكيف عند أهل السنة.

٣ – مقالة التعطيل، وهي: نفي الأسماء والصفات بالكلية؛ كالفلاسفة والباطنية والجهمية، أو نفي الصفات دون الأسماء؛ كالمعتزلة والزيدية ومتأخري الرافضة الإمامية.

والتعطيل على نوعين:

أ- تعطيل كلي؛ كتعطيل الجهمية الذين أنكروا الأسماء والصفات، وكتعطيل المعتزلة الذين أنكروا الصفات دون الأسماء.

ب- تعطيل جزئي؛ كتعطيل الأشاعرة والماتريدية والكلابية الذين ينكرون بعض الصفاتِ دون بعض.

وأصحاب التعطيل الجزئي تمت مناقشتهم عند الرد على مقالتي التأويل والتفويض.

أتباع هذه المقالة:

- الفلاسفة
- الباطنية
- الجهمية
- المعتزلة
- الزيدية
- متأخرو الرافضة الإمامية .

يقول شيخ الإسلام : " وقول جهم هو النفي المحض لصفات الله تعالى وهو حقيقة قول القرامطة الباطنية ومنحرفي المتفلسفة: كالفارابي وابن سينا..." انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٥).

ويقول أيضاً " والتحقيق: أنّ التجهّم المحض؛ وهو نفي الأسماء والصفات؛ كما يُحكى عن جهم، والغالية من الملاحدة، ونحوهم ممّن نفى أسماء الله الحسنى كفرٌ، بيِّنٌ، مخالفٌ لما علم بالاضطرار من دين الرسول.

وأما نفي الصفات، مع إثبات الأسماء؛ كقول المعتزلة: فهو دون هذا لكنّه عظيمٌ أيضاً" انظر: النبوات لابن تيمية (١/ ٥٧٨)، الفتاوى (٣ / ١٠٣) ،(٨ / ٤٦٨)، شرح الأصبهانية ص (٦٨)، منهاج السنة النبوية (٢/ ١٠٣).

الرد عليهم:

ذكر العلماء بطلان التعطيل من وجوه عديدة ، **ترجع إلى أربعة أمور:**

١– بطلانها شرعا:

أ– نفي الأسماء والصفات مخالف للنصوص الشرعية المصرّحة بإثبات الصفات، فنفيها عن الله معارضة للكتاب والسنة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيءٍ مِّن عِلمِهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلمِهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلقُوَّةِ ٱلمَتِينُ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَرَحمَتِي وَسِعَت كُلَّ شَيءٍ﴾ ولهذا لم يخبر الله قَطّ بذات مجردة عن الأسماءِ والصفات، بل النصوص متضافرة باتصاف الرب بالصفات ؛لأن من لا تقوم له الصفات عدم محض.

٢ – بطلانها عقلا:

أ– القول في الصفات كالقول في ذات الله من حيث الإثبات والنفي، فكما أنَّه ليس في إثبات الذات ما يفضي إلى التشبيه، فكذلك ليس في إثبات الصفات ما يفضي إلى التشبيه. فمن أثبت لله ذاتا لا تماثل ذوات المخلوقين لزمه أَنْ يثبت له صفات لا تماثل صفات المخلوقين، فكما أنَّ لله ذاتا حقيقة فكذلك له صفات حقيقة، وكما أنه لا يلزم من إثبات الذات تمثيلا فكذلك لا يلزم من إثبات الصفات تمثِيلا، ولا يجوز التفرقة بين المتماثلات.

ب– صِدقَ المشتَقِّ لا يَنفَكُّ عَن صِدقِ المشتَقِّ منه، فإذا صَدَقَ على اللهِ أنَّه سميعٌ بصيرٌ لَزِمَ أنْ يَصدُقَ حُصُولُ السمعِ والبصرِ لَهُ؛ لأنَّ السمِيعَ والبصيرَ مُشتَقٌّ من السمعِ والبَصَرِ ، ولذا فإنَّ الاسمَ المشتَقَّ تابعٌ للمشتَقِّ منه في النَّفيِ والإثباتِ، فَإذَا انْتَفَتْ حَقيقَةُ الرحمةِ والعلمِ والسمعِ والبصرِ انتَفَت الأسماءُ المشتَقَّةُ منها عقلا ولغة ،إذ لا يعقل كونه قادرا من غير قدرة، ععالما من غير علم.

ت– هذه الصفات أضافها إلى الله نفسه ، والمضَافُ إلى اللهِ نَوعَان: إمَّا أنْ يَكُونَ صفةً لا تَقُومُ بنفسِهَا، كالعلمِ والقُدرَةِ والكَلامِ والحياةِ، وإمَّا أَنْ يَكونَ عَيْنا قائمةً بنفسِهَا كبيت الله وناقة الله ، فَأمَّا الصفَاتُ القَائِمَةُ بغيرها، مثل العلمِ، والقدرَةِ، والكَلامِ، والمشيئة، إذا أُضِيفَتْ كانت إضَافَة صِفَةٍ إلى مَوْصُوفٍ لأنَّ الأعْيَانَ القائِمَةَ بنفسِهَا قَد عَلِمَ المخاطَبُونَ أنها لا تَكُونُ قائمَةً بذَات اللهِ، فَيَعلَمُونَ أنها لَيست إضَافَة صِفَةٍ، وأما الصِّفَاتُ القَائِمَةُ بغيرها فَيَعلَمُونَ أنه لابُدَّ لها مِن مَوصُوفٍ تقُومُ به وتُضَافُ إليه، فإذا أُضِيفَتْ علم أنها أُضِيفَتْ إلى الموصُوفِ التي هي قَائِمَةٌ به ، فالإضافة تقتضي التخصيص، ولا يجوز التسوية بين المختلفات.

ث– انتِفَاءُ الدَّليلِ المعَيَّنِ لا يَقتَضِي انتفَاءَ المدلُولِ، فَهَبْ أنَّ ما سَلَكْتَ مِنَ الدليلِ العقليِّ لا يُثبِتُ الصِّفَةَ التي نَفَيتَها فإنَّه لا ينفِيهَا، وليس لك أنْ تَنفِيها بغيرِ دَليلٍ؛ لأنَّ النَّافي عليه الدليل كما على المثْبِتِ.والسمعُ قد دَلَّ عليه ولم يُعَارِضْ ذلك مُعَارِضٌ عقليٌّ ولا سمعيٌّ، فَيجِبُ إثبَاتُ ما أثبَتَهُ الدَّليلُ السالِمُ عن المعَارِضِ.

ج– قول الباطنية : لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، سلب للنقيضين، وهذا ممتنع في بدائه العقول، والنقيضان هما: اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان. فرفعهما ونفيهما ممتنع عند جميع العقلاء.

ح– يقول ابن تيمية:" فغاليتهم– غالية المعطلة هم الباطنية– يسلبون النقيضين، فيقولون: لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولاميت، ولا عالم ولا جاهل، فسلبوا النقيضين، وهذا ممتنع في بدائه العقول" انظر: التدمرية(ص١٤٨).

خ– فساد لوازم هذه المقالة يدل على فسادها، وهذا اللزوم العقلي ظاهر من وجوه، منها:

* نفي الأسماء والصفات عن الله يستلزم نفي وتعطيل ذاته عز وجل؛ لأن الذات والصفات لا يمكن وجود أحدهما في الخارج دون وجود الآخر، فالذات لا يمكن أن تكون في الخارج إلا موصوفة، والصفات لا تقوم بنفسها بل لا بد لها من محل تقوم به، وهذا ما يقرره النقل الصريح مع العقل الصحيح.

يقول ابن تيمية:" ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلا يستلزم نفي الذات" انظر: التدرية(ص١٤٧).

* نفي الأسماء والصفات عن الله يستلزم تشبيه الله بالجمادات أو المعدومات أو الممتنعات، ولاشك أن إثبات الصفات- لو كان يفيد التشبيه كما تقولون زورا وبهتا- فهو أحسن حالا من تشبيه بالجمادات والمعدومات والممتنعات، فالأعمى ولو كان ناقصا أكمل حالا من الفاقد للعينين، والذي يقبل الصفات أكمل حالا ممن لا يقبلها.

يقول ابن تيمية:" فقولهم- المعطلة- يستلزم غاية التعطيل، وغاية التمثيل" انظر: التدمرية(ص١٤٣).

ويقول أيضا:" وهؤلاء جميعا- أي المعطلة- يفرون من شيء ، فيقعون في نظيره، وفي شر منه، مع ما يلزمهم من التحريفات والتعطيلات- ولو أمعنوا النظر لسووا بين المتماثلات، وفرقوا بين المختلفات" انظر: التدرية(ص١٦٧).

* التعطيل يستلزم النقص في حق الله، لأن السلوب من قبيل العدم، والعدم ليس بشيء فضلا أن يكون كمالا، والكمال والتعظيم لا يكون إلا من قامت في حقه الصفات الثبوتية، ولا يمكن معرفة الله إلا بالإثبات، ومن لم يتصف بصفات الكمال لزمه الاتصاف بضدها من صفات النقص- تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا-.

٣ – بطلانها حسا:

* قد عُلم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود أولي غني عما سواه، إذ نحن نشاهد في الواقع حدوث المحدثات كالحيوان والنبات، والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع، وقد عُلم بالاضطرار عقلا وحسا أن المحدَث لا بد له من محدِث، والممكن لا بد له من واجب، فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ولا هم الخالقون لأنفسهم تعين أن لهم خالقا خلقهم، والخالق لا يكون خالقا إلا إذا اتصف بصفة الخلق، فدل ذلك على أن الحس يثبت صفة الخلق التي تقوم بالله، وإذا ثبت إثبات صفة الوجود والخلق، فهذا يدل على أن التعطيل الذي سلكوه مخالف للحس.

يقول ابن تيمية:" قد عُلم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم غني عما سواه، إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات كالحيوان والمعدن والنبات، والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع، وقد عُلم بالاضطرار أن

المحدَث لا بد له من محدِث، والممكن لا بد له من واجب، كما قال تعالى: {أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ} ، فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ولا هم الخالقون لأنفسهم تعين أن لهم خالقا خلقهم" انظر: التدمرية(ص١٤٢).

٤ – بطلانها إجماعا:

نفي الأسماء والصفات أو نفي الصفات دون الأسماء مخالف لإجماع السلف.

يقول نعيم بن حماد: "من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيها" انظر : العلو للذهبي (ص١٢٦)..

ويقول ابن تيمية : " أَنَّهُمْ – أي السلف – نَقَلُوا إلَيْنَا الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ، وَأَخْبَارَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَقْلَ مُصَدِّقٍ لَهَا مُؤْمِنٍ بِهَا قَابِلٍ لَهَا؛ غَيْرِ مُرْتَابٍ فِيهَا؛ وَلا شَاكٍّ فِي صِدْقِ قَائِلِهَا، وَلَمْ يُفَسِّرُوا مَا يَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ مِنْهَا وَلا تَأَوَّلُوهُ، وَلا شَبَّهُوهُ بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ؛ إذْ لَوْ فَعَلُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَنُقِلَ عَنْهُمْ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُكْتَمَ بِالْكُلِّيَّةِ؛ إذْ لا يَجُوزُ التَّوَاطُؤُ عَلَى كِتْمَانِ مَا يُحْتَاجُ إلَى نَقْلِهِ وَمَعْرِفَتِهِ؛ لِجَرَيَانِ ذَلِكَ فِي الْقُبْحِ مَجْرَى التَّوَاطُؤِ عَلَى نَقْلِ الْكَذِبِ وَفِعْلِ مَا لا يَحِلُّ" انظر : [مجموع الفتاوى (٣/٤)].

انظر للاستزادة : مجموع الفتاوى (١٩/٣) (١٩٧/٥-١٩٨) (٦ / ٢٠٦) (٣٥١/١٢، ٥١٣ – ٥١٤) (٥١٨/١٢-٥١٩) (١٣٤/١٤)الجواب الصحيح (٣٥٩/١ -٣٦٠)، بيان تلبيس الجهمية (٥٣٤/٦-٥٣٥) ودرء تعارض العقل والنقل (٥ / ٣٣ – ٣٤) (١٦٣/٥) (٢٧٣/٥) (٢٦٥/٧-٢٦٦)، التدمرية (ص١٥-١٦)، (٥١٦) وشرح حديث النزول (ص١١٣)، والتسعينية (٤٠٧/٢ ، ٤٤٣ - ٤٤٤)،(٩٣٨/٣) شرح العقيدة الأصبهانية (ص٢٨) ،الروح لابن القيم (ص٣٧١) مختصر الصواعق للموصلي (٣ / ٨٦٦).

٤– مقالة التحريف أو التأويل المذموم هي: صرف الصفات الإلهية عن ظاهِرِها المتبادِرِ منها إلى الذِّهْنِ مع تعيِينِهِم للمعنى الذي صُرِفَ النَّصُّ إليه بدون دليل صحيح صريح.

وإن شئت فقل التحريف هو: تغيير نصوص الصفات لفظا، أو معنى عن مراد الله بها.

وهو نوعان:

- تحريف لفظي يتغير معه المعنى كنصب اسم الله في قوله تعالى : {وكلم اللهَ موسى تكليما}

- تحريف معنوي وهو: العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر، كتحريف معنى اليدين إلى القوة والنعمة أو الاستواء بمعنى الاستيلاء أو مجيء الله بمعنى مجيء أمره.

أتباع هذه المقالة من الطوائف :

- الكلابية
- قدماء الأشاعرة ومتأخريهم
- الماتريدية

فأما الكلابية :أتباع أبي محمد عبدالله بن سعيد بن كلاب، وقدماء الأشاعرة كأبي الحسن الطبري والباقلاني وابن فورك فهم ينكرون الصفات الاختيارية المتعلقة بمشيئته ، وأما ما عداها من الصفات الخبرية فيثبتونها في الجملة كالوجه واليدين والعين و والصفات التي يسمونها عقلية كالعلم والإرادة والسمع والبصر والكلام ، ولربما فوضوا بعض معاني هذه الصفات، وكذلك هم يؤولون بعض الصفات الخبرية كالقبضة والقدم والأصابع ، **لكن صفتهم البارزة هي: إنكار الصفات الفعلية التي تتعلق بمشيئته.**

يقول ابن تيمية " بل أئمة المتكلمين يثبتون الصفات الخبرية في الجملة. وإن كان لهم فيها طرق كأبي سعيد بن كلاب وأبي الحسن الأشعري وأئمة أصحابه: كأبي عبد الله بن مجاهد وأبي الحسن الباهلي والقاضي أبي بكر بن الباقلاني وأبي إسحاق الإسفراييني وأبي بكر بن فورك وأبي محمد بن اللبان وأبي علي بن شاذان وأبي القاسم القشيري وأبي بكر البيهقي وغير هؤلاء. فما من هؤلاء إلا من يثبت من الصفات الخبرية ما شاء الله تعالى. وعماد المذهب عنهم: إثبات كل صفة في القرآن. وأما الصفات التي في الحديث: فمنهم من يثبتها ومنهم من لا يثبتها..." انظر : [مجموع الفتاوى (٤ / ١٤٧ – ١٤٨)،(٥/ ٣٨٦)،(٦ / ٥٢)]

وأما متأخرو الأشاعرة كالجويني والرازي والآمدي وهو المذهب المعتمد اليوم عند الأشاعرة، وكذلك الماتريدية أتباع أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي فهم: يثبتون سبع صفات أو ثمانية، ويؤولون ما عداها أو يفوضونها .

وهذه الصفات السبع هي : العلم والحياة والسمع والبصر والقدرة والإرادة والكلام ، وزاد الماتريدية صفة ثامنة وهي التكوين.

وكل من الكلابية والأشاعرة والماتريدية لهم مسلكان في الصفات التي لا يثبتونها :

أ– التأويل المذموم(التحريف): فهو يؤولون جميع الصفات الأخرى عدا الصفات السبعة أو الثمانية ويصرفونها عن معانيها الظاهرة .

ب– التفويض وهو: اعتقاد المفوضة أن نصوص بالصفاتِ لا يُعلَمُ معناها مع نفيِهِم للظاهِرِ المتبادِرِ منها. وستأتي هذه المقالة مع مناقشتها لاحقاً.

يقول ابن تيمية : " وأبو المعالي وأتباعه نفوا هذه الصفات موافقة للمعتزلة والجهمية.

ثم لهم قولان: أحدهما تأويل نصوصها، وهو أول قولي أبي المعالي، كما ذكره في الإرشاد.

والثاني: تفويض معانيها إلى الرب، وهو آخر قولي أبي المعالي كما ذكره في الرسالة النظامية وذكر ما يدل على أن السلف كانوا مجمعين على أن التأويل ليس بسائغ ولا واجب..." انظر :درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٤٩)، مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٨ – ٣٥٩).

الرد عليهم:

رد أهل العلم على هذه المقالة بأكثر من ٤٢ وجهاً ذكرها ابن القيم في الصواعق المرسلة، ويمكن تلخيص هذه الردود، فيقال: إن التأويل باطل من ستة أوجه:

الأول: باطل في أصل وضعه.

والثاني: باطل من جهة منهجه.

والثالث: باطل من جهة النتائج التي أخرج إليها التأويل.

والرابع: باطل من جهة المحاذير التي ترتبت عليه.

والخامس: باطل من جهة الأسباب التي دعت إليه.

والسادس: باطل من جهة الأسباب التي نشرته وسوّغته بين الناس.

هذه الأمور الستة تبطل التأويل بوجه عام ، وأفصلها لكم على النحو الآتي:

أما الوجه الأول: باطل في أصل وضعه، يتضح ذلك من عدة أمور:

أولًا: أن التأويل بدعة على الشرع وعلى اللغة، والناس من قبل لا يعرفونه ولم يتكلموا فيه، والرسول ﷺ يقول: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ)، والمردود باطل.

ثانيًا: أنه ظهر على أيدي المتكلمين في القرون المتأخرة وهم دخلاء، استحدثوه وليسوا أمناء على الشرع ولا على اللغة، فهم مبتدعة.

ثالثًا: أنه مبني على حقيقة باطلة وهي تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز، وهذا التقسيم باطل، وما بني على باطل فهو باطل.

النتيجة : هذه الأوجه الثلاثة تدل على بطلان التأويل.

وأما الوجه الثاني: باطل من جهة المنهج، يتضح ذلك من أمرين:

أولًا: أن الكلام المؤول لا يصحّ تأويله ولا يصح الحكم على هذا التأويل بالصحّة حتى يكون فيه أربعة أمور:

أ- إقامة الدليل على احتمال اللفظ للمعنى الذي ذكره في اللغة ، لأن اللفظ قد لا تدل عليه لغة العرب.

ب- إقامة الدليل على أن تعيين هذا المعنى المؤول؛ لأن اللفظ قد يكون له عدة معاني، فتعيين احتمال اللفظ لهذا المعنى، وأنه هو الصحيح دون ما سواه، وأنه هو مراد المتكلم يحتاج إلى دليل .

ج – لا بد أن يقيم الدليل على عدم إرادة المتكلم للأصل وهو ظاهر المعنى المتبار إلى الذهن من اللفظ.

د – أن يجيب المؤول أن أدلة المعارض وأنى له ذلك ، ومن ذلك أن يُوجِد الفرق بين ما يسوغ تأويله وما لا يسوغ تأويله، يعني آيات الإرادة والسمع والبصر لا تُوّول عند الأشاعرة، بينما آيات الرضا والغضب والاستواء يؤولونها، فنحن نطالبهم بضابط يميّز لنا بين ما يسوغ تأويله وبين ما لا يسوغ تأويله وهيهات لهم بجواب صحيح عن ذلك .

مثال على هذه الأمور الأربعة: نقول للأشعري الذي أوّل استواء الله على العرش : **أولاً** : أقم الدليل على أنّ الاستواء في لغة العرب وفي خطاب الشرع إذا عدي بحرف [على] يكون بمعنى الاستيلاء وأنى له ذلك ، **ثانيا** : أقم الدليل على أن المتكلم وهو الله لا يريد أن الاستواء بمعنى العلو والارتفاع وأنى له ذلك ، **ثالثاً** : أقم الدليل على إرادة المتكلم وهو الله أن الاستواء في آيات الصفات بمعنى الاستيلاء دون المعاني الأخرى وأنى له ذلك، **رابعاً** : أجب عن أدلة المعارضين ومنها ما هو ضابط الفرق بين ما يسوغ تأويله وبين ما لا يسوغ تأويله إلخ.

فهذه الأوجه الأربعة تدل على بطلان التأويل.

ثانيًا: أن منهج التأويل هو منهج أهل الباطل من النصارى واليهود وغيرهم ، وكل من أفسد الأديان إنّما أفسده بالتأويل، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التشبه بهم .

النتيجة : بطلان التأويل.

وأما الأمر الثالث: وهو بطلانه من جهة النتائج التي أخرج إليها التأويل، هذا يتضح من وجوه: **أولاً:** أنهم عطّلوا اللفظ عن دلالته، لم يجعلوا للفظ دلالة.

ثانياً: تعطيل الله عن كماله.

ثالثاً: تعطيل الله عن وجوده، وذلك إذا عُطِّل الله عن كماله وصفاته، فلا وجود لذات بدون صفات .

النتيجة : هذه الأوجه الثلاثة تدل على بطلان التأويل.

وأما الأمر الرابع: وهو بطلانه من جهة المحاذير التي ترتبت عليه، يتضح ذلك من وجوه :

أولاً: فيه إساءة ظن بالله، لأنهم اعتقدوا أنّ كلامه يفيد التشبيه.

ثانيًا: اعتقدوا أنّ ظواهر كلام الله يفيد الكفر، لأنهم اعتقدوا أن النصوص تفيد التشبيه ، والتشبيه كفر، ولذا صرّح أحدهم بأن ظواهر نصوص الصفات تفيد الكفر، فهذه الجناية على النصوص بنيت على سوء الظن بالله.

ثالثاً : أنهم فتحوا باب التلاعب بالنصوص للرافضة والباطنية ، فالرافضة أبطلت فضائل وحقوق الصحابة رضي الله عنهم عن طريق التأويل ، وكذلك الباطنية قاموا بتأويل نصوص المعاد وتحريفها ، ولم يستطع أهل الكلام الرد عليهم لأنهم يقولون لهم كما أنكم سمحتم لأنفسكم تأويل نصوص الصفات التي هي أعظم شيء فلأن يدخل التأويل فيما هو دونها كالمعاد والبعث من باب أولى .

النتيجة : هذه الأوجه الثلاثة تدل على بطلان التأويل.

وأما الأمر الخامس: وهو باطل من جهة الأسباب التي دعت اليه، وتوضيح ذلك كما يأتي:

أن التأويل لا يدعو إليه إلا عدة أسباب: اثنان من المتكلم، واثنان من المخاطب:

– فأما السببان من المتكلم ، هما:

أولًا: أنه عاجز عن البيان، لذلك لم يوضّح مراده، فاحتجت أنت إلى توضيحه وتكميله وتأويله، وهذا لا يليق بالرب، والله منزه عن ذلك.

ثانياً: أن يكون المتكلم سيء القصد، فيتكلم بغير مراده ليوقع الناس في غير مراده، وهذا لا يليق بالرب.

أما السببان من المخاطب، فهما :

أولًا: سوء فهمه، أي: لم يفهم الكلام جيداً فذهب إلى تأويله.

ثانيًا: سوء قصده، يعني: فهم الكلام لكن قصده سيء فأراد أن يحمله لقصده السيء.

وعن هذه الأسباب نشأ التأويل ، فهي تدل على بطلان التأويل التي نشأ عنها التأويل، سببان يتعلقان بالمخاطب وسببان يتعلقان بالمتكلم، وكل ذلك منتف عن الله وعن النبي صلى الله عليه وسلم وعن صحابته الكرام رضي الله عنهم .

النتيجة : هذه الأوجه الأربعة تدل على بطلان التأويل.

وأما الأمر السادس: وهو بطلانه من حيث الأسباب التي سوغته ونشرته بين الناس، ويتضح من وجوه:

أولًا: لحن القول بالباطل وتزويره، يخرجونه للناس بلفظ مموّه ملبّس بالحق، يقولون الله ليست له يد كأيدينا، ويقولون لو استوى على العرش لكان محتاجاً، فالشاهد أنهم يُخرجونه ويزورونه ويلبسونه لباس الحق تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

ثانياً: يَنسُب هذا القول الباطل وهذا التأويل لأئمة متبوعين، فيقول: تأويل اليد بالقدرة ، والاستواء بالاستيلاء قد قال به الإمام أحمد أو قال به ابن عباس، فينسبون التأويل إلى السلف – زورا وكذبا- حتى ينشرونه بين الناس.

ثالثًا: أنّهم يتّهمون أهل الحق بالتهم الباطلة: مشبهة، مجسمة، ممثلة.

النتيجة : هذه الأسباب الباطلة التي نشرت التأويل، وهي تدل على بطلان التأويل .

فالخلاصة والنتيجة النهائية التي نخرج إليها : أن التأويل باطل، من جهة أصل وضعه ، ومن جهة منهجه ، ومن جهة نتائجه، ومن جهة المحاذير التي ترتبت عليه، ومن جهة أسبابه التي دعت إليه، ومن جهة الأسباب التي سوّغته ونشرته .

انظر للاستزادة : الصواعق المرسلة لابن القيم ومختصره للموصلي، التدمرية (٣١-٣٣) مجموع الفتاوى (١٩٤/٥) (٢٠٩/٥) وانظر: الفتوى الحموية الكبرى (ص٢٧٠) شرح حديث النزول (ص٧٠) (ص١٣٢).

٥- مقالة التفويض، وهي :اعتقاد المفوضة أن نصوص بالصفاتِ لا يُعلَمُ معناها مع نفيِهِم للظاهِرِ المتبادِرِ منها.

مثالها:

يقولون: الاستواء الله أعلم بمعناه، مع القطع بأن ظاهر الاستواء -وهو العلو والارتفاع- غير مراد، وهكذا في بقية الصفات يقولون: اللهُ أعلَمُ بما أرادَ مِن نُصُوصِ الصفَاتِ، لكنا نعلم أنه لم يُرِدْ بها ظاهِرها.

والمؤولة والمفوضة يتفقان على نفي الظاهر من النصوص وهو المعنى الذي يتبادر من النصوص إلى الذهن السليم.

ويختلفان في مسلك التعطيل، فمنهم من يؤول، ومنهم من يفوض، وهما مسلكان للأشاعرة والماتريدية.

وأتباع هذه المقالة من الطوائف :

- الكلابية

- الأشاعرة سواء المتقدمين منهم أو المتأخرين

- الماتريدية

انظر :[درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٤٩)]

الرد عليهم:

ذكر العلماء بطلان التفويض من وجوه عديدة، ترجع إلى ثلاثة أمور:

١- بطلانها شرعا:

أ– قوله تعالى :﴿إِنَّا جَعَلنَٰهُ قُرءَٰنًا عَرَبِيّا لَّعَلَّكُم تَعقِلُونَ﴾ وقوله:{نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ} وقوله: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} ، فبيّن تعالى الحكمة من كونه عربيا لأنْ يعقلوا، والعقل لا يكون إلا مع العلم بمعانيه، وأن هذا المعنى يكون على ما يقتضيه اللسان العربي، فالله امتن على عباده بجعله عربياً ليعقلوه ويتفهموه، فيتحصل لهم بذلك النذارة والعلم والتقوى والذكر، ولولا أن له معنى لكان اللسانُ العربي واللسانُ الأعجمي على حد سواء ،كلُها حروفا وكلماتٍ جوفاءَ غيرَ معلومةٍ المعنى.

ب– أن الله جعل كتابه بيانا للناس، فقال: ﴿هَٰذَا بَيَان لِّلنَّاسِ﴾،وقال: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} وقال: ﴿قَد جَاءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُور وَكِتَٰب مُّبِين﴾، ومن المعلوم أن الرسول ﷺ في غاية الفصاحة والبلاغة وحسن البيان، ولم يستثن الله شيئاً من كتابه لم يتحقق فيه وصف البيان.

فبيان النبي صلى الله عليه وسلم القرآن للناس شامل لبيان لفظه وبيان معناه.

وقوله بعد البيان ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ أي في المعنى، وهذا يدل على أن القرآن له معان –بما في ذلك نصوص الصفات–.

ج– قوله تعالى: ﴿وَلَقَد يَسَّرنَا ٱلقُرءَانَ لِلذِّكرِ فَهَل مِن مُّدَّكِر﴾، وإذا كان ميسرا للذكر فلابد أن يكون واضح المعنى، ليس كتاب ألغاز ولا أحاجي، ولا طلاسم، إذن لو كان القرآن فيه ألفاظ غير مدركة المعنى بيسر وسهولة لما حصل به التذكّر والاتعاظ، فكيف بمن زعم بأن فيه ما لا يدرك معناه أصلاً، ولا سبيل إليه عقلاً وفهماً.

د– قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلنَٰهُ إِلَيكَ مُبَٰرَك لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلأَلبَٰبِ﴾وقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلقُرءَانَ أَم عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقفَالُهَا﴾. فهذه النصوص تدل دلالة واضحة على خلاف ما ذهب اليه أهل التفويض، فقد جعل الله العلة لإنزال كتابه المبارك: تدبّره، والتذكر الحاصل من جرّاء ذلك لأصحاب

العقول السليمة والفطر المستقيمة، ولم يستثن الله شيئاً من كتابه يمتنع أن يكون محلّاً للتدبّر، بل أطلق القول في ذلك دون تقيّد، ولم يقل أفلا يتدبّرون بعض القرآن بل قال أفلا يتدبّرون القرآن.

والتدبر لا يمكن إلا من أجل الوصول إلى المعنى، وإلا لم يكن للتدبر فائدة، بمعنى: أن الله إنما أنزل هذا القرآن لتدبره، وللوصول إلى معناه، ولولا أن له معنى يفهم بالتدبر لكانت هذه العلة لا قيمة لها، ومثله ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلأَلۡبَٰبِ﴾ ولا تذكر إلا بعد معرفة المعنى.

هـ– أن الله ذم من لم يفهم القرآن، وأعرض عن تدبره، قال تعالى: {وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفى آذانهم وقرا وإذا ذكرت ربك فى القرآن وحده ولوا على أدبارهم نفورا} وقوله{وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ}فالله ذم من لا يفقه القرآن ويتدبر معانيه، ولو لم يكن له معنى، لما كان للذم وجه.

٢– بطلانها عقلا:

أ– من المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل معه الكتاب بالحقّ ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبساً مشتبهاً، ولم يميّز ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا، وما يجوز وما يمتنع عليه، ومن المحال أيضاً أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد علّم أمّته كل شيء، حتى الخراءة، قال: (لقد تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك)، وقال: (ما بعث الله من نبيّ إلا كان حقاً عليه أن يدلّ عليه أمته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم على شر ما يعلمه لهم)، ومحال مع تعليمهم كل شيء له فيه منفعة في الدين، وإن دقّت أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم، ويعتقدونه في قلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين، الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب، فكيف يتوهم من كان في قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول على غاية التمام؟"، يعني: يمتنع عقلاً أنّ الرسول بيّن كل شيء، وبيّن حتى آداب قضاء الحاجة

وبين هذه الأمور، ولم يبيّن ما يحتاجون إليه من غاية المعارف وأشرف المقاصد وهو العلم بالله تبارك وتعالى، كيف لا يكون هذا الباب مبيّناً؟ بل هو مبيّن غاية البيان والتمام.

ب- امتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة، لأن مذهب التفويض لمّا كان مؤسساً على أن المعنى الظاهر من النصوص غير مراد، وكان حال الناس يقتضي أن يفهموا ما دلت عليه من الألفاظ، لزم أن يَعقُب كل نص من نصوص الصفات المفوَّضة ما تؤمَن به هذه الفتنة، ويتق به هذا المحذور، حتى لا يقع في نفوس السامعين معنى لا يليق بالله، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع، فحيث إن النصوص قد أطلقت ولم يعقبها ما يمنع صَحْبها على ظاهرها، فعلم عند ذلك بطلان دعوى المفوّضة .

ج – فساد لوازم هذه المقالة يدل على فسادها، وهذا اللزوم العقلي ظاهر من وجوه، منها:

* يلزم من القول بالتفويض أن يكون الهدى والبيان في غير طريق الأنبياء؛ لأننا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون فضلاً عن أن يبينوا مرادهم.

* يلزم من القول بالتفويض أن لا يكون القرآن صالحا لمعارضة الباطل؛ لأنه لا معنى لنصوصه، وعلى هذا فكل ملحد ومبتدع يأتي بما عنده من الزندقة والبدعة ويقول: ما قلته لا ينافي القرآن؛ لأن القرآن ليس له معنى، وكيف تصادمني بشيء ليس له معنى.

يقول ابن تيمية:" وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك، لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة، ولا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يُسْتَدَل به، فيبقى هذا الكلام سدًا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحا لباب من يعارضهم، ويقول: إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء، لأننا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون فضلاً عن أن يبينوا مرادهم" انظر: درء تعارض العقل والنقل (ص١/ ١٥٩ – ١٦٠).

* يلزم من القول بالتفويض تجهيل الرسل – عليهم السلام- وتجهيل الصحابة – رضي الله عنهم- حيث لازم قولهم أن النبي صلى الله عليه وسلم ومن تبعه من الصحابة رضي الله عنهم بلغ الأمة كتابا لا يعلم كثيرا مما فيه، ويتكلم هو عليه الصلاة والسلام بأحاديث الصفات ولا يدري ما معناها، وهكذا الصحابة رضي الله عنهم يقرأون أحاديث الصفات ولا يفهمونها، ولاشك أن هذا اللازم باطل يدل على فساد الملزوم.

يقول ابن تيمية:" وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاما لا يعقلون معناه" قال: "ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن وأخبر أنه جعله هدى وبيانا للناس، وأمر الرسول صلى الله عليه وسلم أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نُزِّل إليهم، وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرب عن صفاته.. لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل، ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بَيَّنَ للناس ما نُزِّل إليهم، ولا بَلَّغ البلاغ المبين" انظر: درء تعارض العقل والنقل (ص١/ ١٥٩ – ١٦٠).

* يلزم من القول بالتفويض فتح باب الانسلاخ في الشريعة؛ لأن كل مبطل يأتي ويقول إن هذه الآية لا يعلم معناها، هي من الآيات المتشابهة، لماذا حلال عليكم حرام علي؟ فيأتي الزنديق لنصوص الصفات فيقول فيها بالتفويض ويعطل الأوامر والنواهي، ويقول الشأن فيها كالشأن في الصفات.

فهذه اللوازم الباطلة تدلك على فساد هذا المذهب وبطلانه.

٣- بطلانها إجماعا:

أجمع السلف على أن نصوص الصفات معلومة المعنى، وعلى هذا جرى الكلام في أقوالهم وكتبهم، فقد اعتنوا بكتاب الله وحفظوه وفهموه وتدبّروه، يقول أبو عبدالرحمن السلمي: حدّثنا الذين كانوا يقرأون

القرآن عثمان بن عفّان، عبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات، لم يتجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل قالوا فتعلمنا القرآن والعلم والعمل.

ومجاهد كان يقول – رحمه الله-:"عرضت القرآن على ابن عباس رضي الله عنهما ثلاث عرضات أوقفه عند كل آية فيها أسأله عنها" لم يستثن آيات الصفات، فهذا يدل على أنها معلومة المعنى.

براءة السلف من مذهب التفويض

من طرائق أهل البدع في نشر بدعهم وضلالهم نسبتها إلى السلف، لما للسلف من مكانة في القرآن والسنة، وقد اصطفاهم الله ورضي عنهم، ومن هذه البدع التي نسبها أهل الكلام للسلف: بدعة التفويض، وقد مر معنا أن التفويض هو اعتقاد المفوضة أن صفات الله لا يعرف معناها ، مع نفي الظاهر المتبادر منها إلى الذهن، وهذه النسبة وجدت عند أوائل الأشاعرة؛ كالخطابي والبيهقي، ثم تتابع عليها علماء الأشاعرة؛ كالجويني والغزالي والرازي وغيرهم.

يقول الجويني:" وذهب أئمة السلف إلى الانكباب عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب" انظر: الرسالة النظامية للجويني(ص٣٢)

الرد عليهم:

١ – **مذهب التفويض ظهر في القرن الرابع**، بينما مذهب السلف موجود من القرن الأول، وهذا يدلك على أن الأشاعرة ليسوا من أهل الخبرة في معرفة الأحاديث والآثار، فهم من أضعف الناس في هذا الباب، فإن مذهب السلف يعرف عن طريق الآثار المنقولة عنهم لا بمجرد الانتساب والدعوى، كما الشأن عند المتكلمين، فإنهم إذا ابتدعوا بدعة نسبوها – زورا وظلما – إلى السلف.

يقول ابن حجر في بيان ضعف الجويني في باب الأحاديث والآثار– وهو شأن الأشاعرة على وجه العموم–:"كان قليل المراجعة لكتب الحديث المشهورة فضلا عن غيرها" وقال عن الجويني والغزالي:" وهذا دليل على عدم اعتنائهما معا بالحديث" انظر: التلخيص الحبير(١/ ٦٢١)، (٢/ ٢/ ٤٨).

٢– **ما بني على باطل فهو باطل**، فإن تفويض الصفات مبني على **مقدمتين باطلتين:**

- أن ظاهر النصوص غير مراد؛ لأنه ظاهر النصوص يفيد التشبيه، وهو كفر.

- المراد من نصوص الصفات خلاف الظاهر، وهذا المعنى والمراد لا يعلمه إلا الله.

النتيجة: تفويض معاني الصفات

ويظهر بطلان المقدمة الأولى من وجهين:

أ- قولهم أن ظاهر كلام الله يفيد التشبيه يقتضي أن ظاهر القرآن مشتمل على الظلال والشقاء؛ لأنه يشتمل على الكفر الذي هو التشبيه بزعمهم!، وهذا مصادم لكلام الله الذي فيه الهدى والنور والبيان، فكيف يصف اله القرآن بأنه نور وبيان وهدى وظاهره يشتمل على الكفر- سبحانك هذا بهتان عظيم-.

ب- قولهم أن ظواهر نصوص الصفات تفيد التشبيه غير صحيح؛ الاتفاق في الأسماء لا يستلزم تماثل المسميات، والاتفاق في المعنى الكلي العام لا يستلزم الاتفاق بعد التخصيص والإضافة، وقد سبق بيان قول الممثلة.

ويظهر بطلان المقدمة الثانية من وجهين:

– قولهم بنفي الظاهر وأن الله لم يرده، مع قولهم المعنى لا يعلمه الله تناقض بيّن؛ إذ كيف تنفون الظاهر وأنتم لا تعرفون المعنى الذي أراده الله؟! **قد يكون الظاهر الذي نفيتموه هو المعنى الذي أراده الله.**

– قولهم بنفي الظاهر، وأن المعنى لا يعلمه إلا الله مصادم لنزول القرآن بلغة العرب، فما فائدة مخاطبتهم بلسانهم العربي إن لم يكن المعنى الظاهر هو ما أراده الله.

وإذا بطلت المقدمة الأولى أو الثانية فما بني عليها باطل.

٣**– أقوال السلف ونقولاتهم تبين عدم صحة نسبة التفويض لهم،** وسأذكر لك طرفا من أقولهم، منها:

– قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عمر ﷺ : "خَلَقَ اللهُ أربعَةَ أشياء بيده: آدمُ، والعرشُ، والقلمُ، وجناتُ عدنٍ. ثم قال لسائر الخلق: كُن فكان"

في هذا الأثر أثبَتَ ابنُ عمر ﷺ اليَدَ للهِ حقيقَةً على ما يقتضيهِ اللسانُ العربيُّ، وَأجرَاها على ظاهِرِها ولم يحمِلْها على المجازِ فَيُؤَوِّلُها على غيرِ حقيقَتِها، كما أنَّه أثبَتَ أنه لأ خَلَقَ بها حقيقَةً أربعَةً أشياء دون بقيَّةِ خلقِهِ سبحانه، وهذا مما يدلُّ على أنَّه يُقررُ وجوبَ إثباتِ النصوصِ وإجرائِها على ظاهِرِها.

– وقال الإمام أبو العالية عند قوله تعالى: (استوى على السماء) أي: ((ارتفع)).

– وقال الإمام مجاهد– رحمه الله– (استوى) أي:((علا)).

أثبتَ الإمامان أبو العالية ومجاهد في هذين الأثرين نصوصَ الصفَاتِ وأجرَاها على ظاهِرِها، مِن غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ، فَفَسَّرا الاستواءَ على ظاهرِهِ بالارتفاعِ والعلُوِّ، وهو مُقتَضَى اللسانِ العربيِّ.

– وعن سفيان بن عيينة قال: كنت عند ربيعة بن أبي عبدالرحمن فسأله رجل فقال: الرحمن على العرش استوى كيف استوى؟ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق" وكذلك قال الإمام مالك:" الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة"

فقد بين الإمامان لما سئلا عن معنى الاستواء أن الاستواء معلوم المعنى غير مجهول.

فهذه الآثار وغيرها تدل على أن مذهب السلف هو إجراء النصوص على ظاهرها من غير تحريف ولا تفويض.

شبهة وجوابها:

من شبه المفوضة في نسبة التفويض إلى السلف استدلالهم ببعض الآثار التي وردت عن السلف التي قد يظن منها أنها تفيد تفويض المعاني إلى الله، من هذه الآثار:

ما جاء عن أبي عبيد القاسم بن سلام أنه قال:" هذه الأحاديث التي تروى" ضحك ربنا من قنوط عباده" و" وإن جهنم لا تمتلئ حتى يضع ربك فيها قدمه" و" والكرسي موضع القدمين" وهذه الأحاديث في الرؤية عندنا حق، حملها الثقات بعضهم عن بعض، ونحن إذا سئلنا عن تفسيرها لا نفسرها، وما أدركت أحدا يفسرها"

الجواب عن هذه الشبهة:

١- أن هؤلاء الأئمة وغيرهم قد ثبت عنهم تفسير الصفات، فدل على أن مرادهم بنفي التفسير ليس هو التفسير الذي يفهم من ظاهر اللفظ.

٢- ما جاء عن السلف أنهم قالوا: (ولا تُفَسَّر) أو (قراءتها تفسيرها) فمرادهم بنفيِ التفسير: هو التفسيرُ الذي يخالِفُ ظاهرَها، وهو تفسيرُ الجهميةِ والمشبهةِ ومن وافقهم، حيث إن تفسيرَهُم مبنيٌّ على التمثيلِ والتكييف فقد قالوا: يدُ اللهِ كيدِ المخلوق، وسمعُ اللهِ كسمعِ المخلوق.

ولهذا قال أبو القاسم التيمي:" ولا نكيف صفات الله، ولا نفسرها تفسير أهل التكييف والتشبيه" أخرجه الدار قطني في كتابه الصفات(ص٤١).

وقال الإمام الترمذي: ((وأما الجهميَّةُ فَأنكرَتْ هذه الرواياتُ، وقالوا: هذا تشبيهٌ. وقد ذَكَرَ اللهُ في غيرِ موضِعٍ من كتابه: اليدَ والسمعَ والبَصَرَ، فَتَأَوَّلَت الجهميةُ هذه الآياتِ فَفَسَّرُوها على غير ما فسَّرَ أهلُ العلمِ"

يتبين من هذين النقلين أن مراد السلف من قولهم لا تفسر أي: لا تفسر تفسير المكيفة والمشبهة والمؤولة ولا يريدون بكلامهم نفي التفسير الصحيح.

وقد أكد هذا بعض متقدمي الأشاعرة كالبيهقي لما فسر مراد ابن عيينة من قوله:" لا تفسر" يقول البيهقي:" وإنما أراد به- والله أعلم- فيما تفسيره يؤدي إلى تكييف، وتكييفه يقتضي تشبيهه له بخلقه" انظر: الاعتقاد للبيهقي(ص١١٤).

وقولهم :" قراءتها تفسيرها أي: أن تفسيرها هو ظاهر المعروف في لغة العرب، فهي واضحة بينة يتضح تفسيرها من قراءتها.

يقول الذهبي في توجيه كلام ابن عيينة -قراءتها تفسيرها-:" يعني أنها بينة واضحة في اللغة؛ لا يبتغى بها مضائق التأويل والتحريف" انظر: العلو للذهبي(ص٢٥١).

كما قالوا :" أمرؤها كما جاءت بلا كيف" أي: بمعانيها؛ لأن الألفاظ جاءت مشتملة على معاني، فنمرها ونبقي دلالتها على ما جاءت به من المعاني، ولو كانوا لا يعتقدون لها معنى، لقالوا: أمروا لفظها، ولا تتعرضوا لمعانيها.

وقولهم:" بلا كيف" يؤكد أنه لها معنى، لأن نفي التكييف يدل على أصل المعنى، ولو لم يكن لها معنى لم كان لنفي التكييف ثمة فائدة.

يقول ابن تيمية:" ((فقولُهُم (أمرُّوها كما جاءت) يقتضى إبقاءَ دلالَتِها على ما هي عليه، فإنها جاءَتْ ألفَاظٌ دالَّةً على معاني، فلو كانَتْ دلالَتُها منتفِيَةً لكان الواجِبُ أنْ يقالَ: أَمِرُّوا لفظَهَا مَعَ اعتقَادِ أنَّ المفهُومَ منها غيرُ مُرادٍ، أو أمِرُّوا لفظَهَا مَعَ اعتقادِ أنَّ اللهَ لا يوصَفُ بما دَلَّتْ عليه حقيقَةً، وحينئذ فلا تكونُ قد أُمِرَّتْ كما جاءَتْ. ولا يُقَالُ حينئذ (بلا كيف) إذ نفيُ الكيفِ عمَّا ليسَ بثابِتٍ لغوٌ مِنَ القولِ)) انظر: مجموع الفتاوى(٥/ ٤١ - ٤٢).

دراسة بعض صفات الله التي وردت في النصوص الشرعية

سندرس تحت هذا المبحث صفات الله عز وجل، وفي كل صفة سأبين ما قول أهل السنة فيها مع أدلتهم ، وهل هي صفة ذاتية أو فعلية ، وما قول المخالفين مع الرد عليهم :

أولاً : صفة الحياة : صفة الحياة من الصفات الذاتية الثابتة لله عز وجل خبراً وعقلاً.

قول أهل السنة في صفة الحياة : أهل السنة يثبتون صفة الحياة لله ويقولون أنها صفة ذاتية لا تنفك عن ذات الله، وحياته سبحانه تعالى كاملة لم يسبقها عدم ولا يلحقها موت ولا يعتريها نقص.

أدلة الصفة : وقد دل على هذه الصفة الكتاب والسنة :

أما الكتاب : قوله تعالى: {اللهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ} [آل عمران: ٢] وقوله: [وتوكل على الحي الذي لا يموت].

وأما السنة: حديث ابن عباس رضي الله عنهما: ((اللهم لك أسلمت، وبك آمنت ... أنت الحي الذي لا يموت، والجن والإنس يموتون)) . رواه مسلم

قول المخالفين في صفة الحياة :

– الجهمية والمعتزلة : نفوا اتصاف الله عز وجل بصفة الحياة ،

شبهتهم : إثبات هذه الصفة يستلزم التشبيه؛ لأنه لا يوجد شيء متصف بهذه الصفة إلا جسم، والأجسام متماثلة والله منزه عن ذلك ؟

الرد عليهم :

١– أن الله تعالى أثبت لنفسه الصفات إجمالاً وتفصيلاً مع نفي المماثلة فقال تعالى: {وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى} [النحل: ٦٠] . وقال: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى:١١] . وهذا يدل على أن إثبات الصفات لا يستلزم التمثيل، ولو كان يستلزم التمثيل لكان كلام الله متناقضاً وكلام الله منزه عن ذلك.

٢- مخالفتهم لإجماع السلف ؛ فإن السلف كفروا من شبه الله بخلقه ، يقول نعيم بن حماد : "من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيها"

٣- فإن الرسول ﷺ قال: (لن تروا ربكم حتى تموتوا)، والشيء الغيبي لا تدرك حقيقته إلا برؤيته أو بمشاهدة نظيره أو بخبر صادق، وكل هذه الطرق منتفية في كيفية صفات الله عز وجل وتمثيلها، فوجب بطلان تكييفها وتمثيلها . فكيف عرفت أنّ حياة الله مثل حياة فلان؟ وأنت لم تر الله؟! ، ولم تر نظيره؟!، ولم يخبرك الصادق المصدوق بذلك؟!، فهذا يدل على بطلان التكييف والتمثيل ؛ لأن الحقيقة والكيفية لا تدرك إلا بواحدة من الأمور الثلاثة .

٤- القول في الصفات كالقول في ذات الله من حيث الإثبات والنفي، فكما أنَّه ليس في إثبات الذات ما يفضي إلى التشبيه، فكذلك ليس في حياة الله ما يفضي إلى التشبيه. فمن أثبت لله ذاتا لا تماثل ذوات المخلوقين لزمه أَنْ يثبت له صفات لا تماثل صفات المخلوقين، فكما أنَّ لله ذاتا حقيقة فكذلك له صفات حقيقة، وكما أنه لا يلزم من إثبات الذات تمثيلا فكذلك لا يلزم من إثبات الصفات تمثِيلا.

٥- الاشتراك في الأسماء والصفات لا يستلزم تماثل المسميات ، فالاتفاق في اللفظ والمعنى الكُلِّيِّ بين اسمين أو وصفين لا يلزم منه المساواة في المسمَّيَات والموصوفات ، فمثلا : لفظ الحياة : فالله حي ، والمخلوق حي ، وحياة الله غير مسبوقة بعدم فهو واجب الوجود ولا يلحقها فناء، وحياة المخلوق مسبوقة بعدم وستفنى، فهذا حي وهذا حي، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الحياة أن يكون حياة هذا مثل حياة هذا، بل حياة الله تخصه وحياة الإنسان تخصه، واتفَاقُهُما في اسمٍ عامٍّ . وهو لفْظُ الحياة . لا يَقْتَضِى تماثُلُهما في مُسَمَّى ذلك الاسم .

أثر الإيمان بصفة الحياة:

١-أن من عرف أن الله تعالى حي ، توكل عليه حق التوكل ،يقول الله عز وجل: { وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ } [الفرقان: ٥٨]

٢ – محبة الله – عز وجل – وإجلاله وتوحيده ، فمتى علم العبد بربه سبحانه وبأن له الحياة الكاملة المطلقة والتي تتضمن جميع صفات الكمال ، توجب على العبد محبة ربه سبحانه وإجلاله وتوحيده .

انظر : [مجموع الفتاوى (٣ / ٤٦ – ٤٧) ،(٦ / ٣٥٥) ، درء التعارض (١٠ / ٣٠٨ – ٣٠٩)]

ثانياً: صفة اليدين : من الصفات الذاتية الثابتة لله عز وجل خبراً فقط.

قول أهل السنة في صفة اليدين : أهل السنة يثبتون صفة اليدين لله ويقولون أنها ذاتية خبرية – أي أنها ثبتت بالخبر فقط دون العقل – ، وهما يدان حقيقيتان تليقان بجلال الله تعالى، ولا تماثلان أيدي المخلوقين.

أدلة الصفة : وقد دل على هذه الصفة الكتاب والسنة والإجماع :

– **أما الكتاب:** قوله تعالى : {مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ} [ص: ٧٥] .

– **أما السنة:** عن أبي موسى الأشعري الذي رواه مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها»

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "يأخذ الجبار سمواته وأرضيه بيديه –وقبض كفيه أو قال: يديه – جعل يقبضها ويبسطها ثم يقول: أنا الجبار، أنا الملك أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ويميل رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن يمينه وعن شماله حتى نظرت إلى المنبر من أسفل شيء منه حتى إني لأقول: أساقط هو برسول الله صلى الله عليه وسلم"؟ .

وحديث الشفاعة، وفيه: ((.. فيأتونه فيقولون: يا آدم! أنت أبو البشر؛ خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه ...)) رواه البخاري ومسلم

– **أما الإجماع** : وقد أجمع أهل السنة على أنهما يدان حقيقيتان لا تُشبهان أيدي المخلوقين

قول المخالفين في صفة اليدين :

أ– المشبهة : يقولون أن يدي الله كيد المخلوق

الرد عليهم : الرد بالتفصيل يراجع فيه الرد على مقالة التشبيه وبيان بطلانها، ومن ثم تطبيقها على آحاد الصفات التي يزعم المشبهة أنها تشبه صفات المخلوقين ، وسأقتصر هنا في الرد على المشبهة على بعض الردود التي ذكرت سابقاً :

١– أن الله تعالى أثبت لنفسه الصفات إجمالاً وتفصيلاً مع نفي المماثلة فقال تعالى: {وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى} [النحل: ٦٠] . وقال: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى:١١] . وهذا يدل على أن إثبات الصفات لا يستلزم التمثيل، ولو كان يستلزم التمثيل لكان كلام الله متناقضاً وكلام الله منزه عن ذلك.

٢– مخالفتهم لإجماع السلف ؛ فإن السلف كفروا من شبه الله بخلقه ، يقول نعيم بن حماد : "من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيها"

٣– فإن الرسول ﷺ قال: (لن تروا ربكم حتى تموتوا)، والشيء الغيبي لا تدرك حقيقته إلا برؤيته أو بمشاهدة نظيره أو بخبر صادق، وكل هذه الطرق منتفية في كيفية صفات الله عز وجل وتمثيلها، فوجب بطلان تكييفها وتمثيلها . فكيف عرفت أنّ حياة الله مثل حياة فلان؟ وأنت لم تر الله؟! ، ولم تر نظيره؟!، ولم يخبرك الصادق المصدوق بذلك؟!، فهذا يدل على بطلان التكييف والتمثيل ؛ لأن الحقيقة والكيفية لا تدرك إلا بواحدة من الأمور الثلاثة .

٤– القول في الصفات كالقول في ذات الله من حيث الإثبات والنفي، فكما أنَّه ليس في إثبات الذات ما يفضي إلى التشبيه، فكذلك ليس في يد الله ما يفضي إلى التشبيه. فمن أثبت لله ذاتا لا تماثل ذوات

المخلوقين لزمه أَنْ يثبت له صفات لا تماثل صفات المخلوقين، فكما أنَّ لله ذاتا حقيقة فكذلك له صفات حقيقة، وكما أنه لا يلزم من إثبات الذات تمثيلا فكذلك لا يلزم من إثبات الصفات تمثِيلا.

٥ – الاشتراك في الأسماء والصفات لا يستلزم تماثل المسميات ، فالاتفاق في اللفظ والمعنى الكُلِّيِّ بين اسمين أو وصفين لا يلزم منه المساواة في المسمَّيَات والموصوفات ، فمثلا : لفظ اليد : فإن لله يدين وللمخلوق يدين ، ، ويد الله عظيمة تليق به فهو سبحانه يقبض الأرض ويطوي السماوات بيمينه، ويد المخلوق تليق بضعفه، فالله له يد والمخلوق له يد، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى اليد أن تكون يد الله هذا مثل يد المخلوق، بل يد الله تخصه ويد الإنسان تخصه، واتفَاقُهُما في اسمٍ عامٍّ . وهو لفْظُ اليد . لا يَقْتَضِي تماثُلُهما في مُسَمَّى ذلك الاسم .

وإذا قارنا بين المخلوقات نجد اتفاقهم في الأسماء والصفات لا يوجب تماثل مسمياتهم ، فمثلاً : يد الأسد ويد النملة اتفقا في الاسم لليد واختلفا في المسمى والحقيقة ، فيد الأسد ليس كيد النملة ، فإذا كان هذا التباين حاصل في المخلوقات فبين الخالق والمخلوق من باب أولى .

ب– الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية : فقد عطلوا الله عن صفة اليدين الحقيقتين لله ، أولوا صفة اليدين الواردة في النصوص بالقدرة والنعمة والقوة ونحو ذلك .

الرد عليهم : لا يصحّ تشبيه يد الله بيد المخلوق ولا يصح تأويل صفة اليدين إلى القوة، أو النعمة أو نحو ذلك لوجوه منها:

١– أن الأصل في الكلام عند العرب أن يحمل على ظاهره ، ولا يجوزه صرفه إلا بدليل ، ولا دليل هنا.

٢– أنه مصادم للنصوص الشرعية الأخرى التي تفيد بأن المراد بهذه الآية إثبات اليدين لله عز وجل كقزله تعالى : " وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه" وما جاء في النصوص من إثبات الكف والأصابع والقبض والهزّ، كقوله صلّى الله عليه وسلّم: "يقبض الله سماواته بيده، والأرض باليد الأخرى، ثم يهزهن ويقول: أنا الملك" كل ذلك يدل على أن المراد بالآية إثبات

اليدين لله عزوجل، وتفسير القرآن بالقرآن أو السنة أولى من تفاسير أهل الظلال كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة.

٣ – أن هذا التفسير مخالف لما ثبت عن السلف رضي الله عنهم ، منها قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : "خلق الله أربعة أشياء بيده:- العرش، والقلم، وعدن، وآدم ثم قال لسائر الخلق : كن فكان" أفلا ترون أيه الجهمية والمعتزلة والأشاعرة كيف ميز ابن عمر وفرق بين آدم وسائر الخلق في خلقه اليد ؟! أفأنتم أعلم من ابن عمر بتأويل القرآن وقد شهد التنزيل وعاين التأويل، وكان بلغات العرب غير جهول. وكذلك جاء عن كعب الأحبار . وجاء عن عكرمة قال: قوله {بل يداه مبسوطتان} قال: يعني اليدين. وعن نافع بن عمر الجمحي قال: سألت ابن أبي مليكة ، عن يد الله أواحدة أو اثنتان قال: بل اثنتان . وعن عاصم الجحدري أنه قال في قول الله تعالى: {ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي}بيديه. فمن يلتفت بعد هذا إلى تأويل أهل الظلال، ويدع تأويل هؤلاء الأئمة ؟

٤– هذا التأويل باطل لمخالفته السياق وتركيب الكلام ، فإن الله أضاف الفعل إلى نفسه ثم عدى الفعل إلى اليدين بالباء وهذا الأسلوب العربي يراد به إثبات اليدين الحقيقيتين ، فالعربي إذا قال كتبت بيدي أو ضربت بيدي فالمراد إثبات اليدين له ،لا يراد باليدين النعمة أو القوة ، وأيضاً السياق جاء فيه ذكر اليدين بلفظ التثنية ، فهذا التركيب لا يحتمل إلا اليد الحقيقية ولا يجوز أن يحمل على النعمة ولا القوة ولا القدرة إذا أن القدرة والقوة لا تثنى بإجماع المسلمين فلا يقال قدرتاه ولا قوتاه ، وأما النعمة فلا تثنى؛ لأن نعم الله لا تحصى ، فلم يبق إلا إثبات اليدين لله عز وجل وأيضاً السياق جاء في بيان مزية ومنقبة آدم على إبليس وذلك أن الله خلقه بيده دون سائر الخلق فلو قلنا أن المراد باليد النعمة أو القوة فما مزية آدم على إبليس في الآية ؟! ولقال إبليس حينما قال له ربه {مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ} أنا خلقتني كذلك بقوتك فما فضل آدم علي ؟!

فهذا السياق القرآني وتراكيبه اللغوية وأساليبه العربية تقطع بأن المراد إثبات اليدين لله عز وجل تليقان به.

أثر الإيمان بصفة اليدين :

١- أن الإقرار بأن لله يدين حقيقتين تليق بجلاله وعظمته ، تصديق لخبر الله وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم ، وذلك من أعظم صفات أهل الإيمان.

٢- أن الإيمان بأن لله يدين حقيقتين تليق بجلاله وعظمته ، يورث القلب المهابة لله، والخوف منه وتعظيم أمره وشأنه، وأنه الملك الذي قهر الملوك، وأنه لا مفر من قبضته، ولا ملجأ منه إلا إليه.

انظر : [مجموع الفتاوى (٣ / ٤٦ – ٤٧) (٤ / ١٧٤) (٥ / ٩٠) ، (٦ / ٣٥٥ ، ٣٦٥ – ٣٧٢) ، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٦٠ – ٢٦٤) (٣ / ٣٤٤ – ٣٤٥) (٦ / ٢٣٠ – ٢٣٢)، درء التعارض (١٠ / ٣٠٨ - ٣٠٩)]

ثالثاً: صفة العلو : من الصفات الذاتية الثابتة لله عز وجل خبراً وعقلاً وفطرة إلخ

والعلو ثلاثة أقسام : ١ – علو الذات، ٢ – علو القهر، ٣ – علو القدر

قول أهل السنة في صفة العلو : أهل السنة يثبتون صفة العلو لله بأقسامه الثلاثة، وكلها ثابتة لله عز وجل ، فله سبحانه العلو المطلق على خلقه من جميع الوجوه، ذاتًا، وقدراً ، وقهراً

أدلة الصفة : دل على صفة العلو الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة

فأما الكتاب : فقد تنوعت دلالة الآيات على علو الله ، وقد أوصلها ابن القيم إلى عشرين نوعاً في النونية واجتماع الجيوش الإسلامية ، سأذكر منها ما يلي:

– الآيات التي جاء فيها ذكر العلو كقوله:{وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ} [البقرة: ٢٥٥] ، {سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى} [الأعلى: ١].

– الآيات التي جاء فيها ذكر الفوقية كقوله: {وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ} [الأنعام: ١٨]، {يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ} [النحل:٥٠].

- الآيات التي جاء فيها ذكر صعود الأشياء إليه كقوله: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ} [فاطر: ١٠] ، ومثل قوله: {تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ} [المعارج: ٤].

- الآيات التي جاء فيها ذكر نزول الأشياء من عنده كقوله: {يُدَبِّرُ الأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ} [السجدة: ٥] ، {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ} [الحجر: ٩]

وأما السنة:

١-روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء، يأتيني خبر من في السماء صباحاً ومساء "

٢ . وروى معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لجاريته: " أين الله؟ قالت: في السماء، قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله. قال: اعتقها فإنها مؤمنة ". رواه مسلم

٣-وروى أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كانت زينب بنت جحش [تفخر] على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم تقول: " زوجكن أهاليكن، وزوجني الله من فوق سبع سموات " رواه البخاري.

وأما الإجماع:

فقد أجمع الصحابة، والتابعون لهم بإحسان، وأئمة أهل السنة على أن الله تعالى فوق سماواته على عرشه، وكلامهم مملوء بذلك نصًّا وظاهراً. قال الأوزاعي: "كنّا والتابعون متوافرون. نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما جاءت به السنة من الصفات"

وأما العقل:

لا شك أن الله عز وجل إما أن يكون في العلو أو في السفل، وكونه في السفل مستحيل؛ لأنه نقص يستلزم أن يكون فوقه شيء من مخلوقاته فلا يكون له العلو التام والسيطرة التامة والسلطان التام فإذا كان السفل مستحيلاً؛ كان العلو واجباً.

وأما الفطرة:

فإن الله تعالى فطر الخلق كلهم: العرب، والعجم حتى البهائم على الإيمان به وبعلوّه، فما من عبد يتوجه إلى ربه بدعاء أو عبادة إلا وجد من نفسه ضرورة بطلب العلو، وارتفاع قلبه إلى السماء لا يلتفت إلى غيره يميناً، ولا شمالاً، ولا ينصرف عن مقتضى هذه الفطرة إلا من اجتالته الشياطين والأهواء.

وكان أبو المعالي الجويني يقول في مجلسه : "كان الله ولا شيء وهو الآن على ما كان عليه"؛ (يُعرّض بإنكار استواء الله على عرشه) ، فقال أبو جعفر الهمداني: "دعنا من ذكر العرش – أيْ: لأنه ثبت بالسمع – وأخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، ما قال عارف قطّ: يا الله! إلا وجد من قلبه ضرورة بطلب العلو، لا يلتفت يمنة، ولا يسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة من قلوبنا؟ ".فصرخ أبو المعالي ولطم رأسه، وقال: "حيرني الهمداني، حيرني الهمداني".

قول المخالفين في صفة العلو:

– المعطلة من الجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة ، والماتريدية وغيرهم :

كل هؤلاء نفوا علو الله وارتفاعه فوق خلقه، ولم يثبتوا إلا علو القهر والقدر أما علو الذات فنفوه عن الله ، وكل ذلك تحت دعوى التوحيد والتنزيه ونفي التشبيه، فهم يزعمون أن إثبات العلو لله تعالى فيه إثبات للجهة، والحد، والجسم، وهذه الأمور على زعمهم تستلزم الجسمية، والأجسام حادثة، والله منزه عن الحوادث فمن أجل ذلك نفوا العلو، وأولوا النصوص الثابتة فيه بأن المراد بها علو القهر والغلبة.

الرد عليهم :

١–أن العلو بأنواعه الثلاثة ثابت بالأدلة المتواترة ، وبالفطرة ، والعقل ، والإجماع

٢– أنه مخالف لإجماع السلف في إثبات علو الله بأقسامه الثلاثة .

٣ – فإن لم يكن الله في العلو فأين يكون ؟ إما أن تقولوا في كل مكان فيكون في المزابل تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فوقعتم فيما هو أشد مما فررتم منه ، وإما أن تقولوا ليس في مكان فلا هو داخل العالم ولا خارجها ، فهذا هو وصف المعدوم ، فلم يبق إلا القول بأن الله بذاته في العلو .

وأما الجواب عن زعمهم أن إثبات العلو لله تعالى فيه إثبات للجهة .. نقول:

ماذا تقصدون بالحد والجسم والجهة ؟

أما الحد إن كنتم تريدون بالحد أن شيئاً من المخلوقات يحيط بالله؟ فهذا باطل ومنتف عن الله، وليس بلازم من إثبات العلو لله أو تريدون بالحد أن الله بائن من خلقه غير حال فيهم، فهذا حق من حيث المعنى، ولكن لا نطلق لفظه نفياً ولا إثباتاً، لعدم ورود ذلك.

وأما الجسم، فنقول: ماذا تريدون بالجسم؟ أتريدون أنه جسم مركب من عظم ولحم وجلد ونحو ذلك؟ فهذا باطل ومنتف عن الله، لأن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. أم تريدون بالجسم ما هو قائم بنفسه متصف بما يليق به يشار إليه؟ فهذا حق من حيث المعنى، لكن لا نطلق لفظه نفياً ولا إثباتاً، لما سبق.

وكذلك نقول في الجهة، هل تريدون أن الله تعالي له جهة تحيط به؟ فهذا باطل، وليس بلازم من إثبات علوه، أم تريدون أنه في جهة علو وأنه على السماء ولا يحيط به شيء فهذا حق لا يصح نفيه عن الله تعالى.

أثر الإيمان بصفة العلو:

١-أن الإنسان إذا علم بأن الله تعالى مستو على عرشه وأنه فوق كل شيء، فإنه يعرف مقدار سلطانه وسيطرته على خلقه، وحينئذ يخافه ويعظمه، وإذا خاف الإنسان ربه وعظمه، فإنه يتقيه فيؤدي ما أوجب الله عليه ، ويدع ما حرم عليه .

٢-إذا آمن العبد بعلو الله المطلق ذاتا وقدرا وقهرا ، وفوقيته على سائر بريته ، وقهره لهم جميعا ، اتجه إليه بقلب خاشع ، وجعله له صمدا ، يعرج قلبه إليه مناجيا له مطرقا ، واقفا بين يديه في السؤال والرهبة والذل والمحبة.

انظر : [مجموع الفتاوى (٦ / ٣٥٥) (١١ / ٢٥٠) ، درء التعارض (١ / ٢٥٣ – ٢٥٤) (٦ / ١٤٣) (٧ / ١٥) (٦ / ١٤٨ – ١٦١ ، ١٧٦ – ١٧٧ ،٢١٤، ٢٤٢ – ٢٤٣)(١٠ / ٣٠٨ - ٣٠٩) ، منهاج السنة (٢ / ٥٥٨)، بيان تلبيس الجهمية (١ /٨٨، ٩٤ – ٩٥ ، ١٥٨ – ١٥٩) (٣ / ٢٦٢ ، ٦٥٣ – ٦٥٤) (٥ / ٣٠٤ – ٣٠٧ ، ٣١٤)]

رابعاً : صفة الاستواء : من الصفات الفعلية الثابتة لله عز وجل خبراً فقط.

قول أهل السنة : : أهل السنة يثبتون صفة الاستواء لله تعالى وأن استواء الله على عرشه بمعنى: علوه وارتفاعه عليه بذاته .

أدلة الصفة : هذه الصفة دل عليها الكتاب، والسنة، والإجماع

أما الكتاب: قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥] .

وأما السنة: ما رواه الخلال في كتاب "السنة" بإسناد صحيح على شرط البخاري عن قتادة بن النعمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، يقول: "لما فرغ الله من خلقه استوى على عرشه" .

وأما الإجماع :قد أجمع أهل السنة على أن الله تعالى فوق عرشه، ولم يقل أحد منهم إنه ليس على العرش، ولا يمكن لأحدٍ أن ينقل عنهم ذلك لا نصًّا ولا ظاهراً.

وقال رجل للإمام مالك – رحمه الله –: يا أبا عبد الله!: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ} [طه] . كيف استوى؟! فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرحضاء (العرق) . ثم قال: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعاً" ثم أُمر به أن يخرج.

قول المخالفين في صفة الاستواء : الجهمية والمعتزلة والأشاعرة ، حيث فسروا استوى الله على عرشه الوارد في النصوص بالقهر والغلبة والاستيلاء ، وقد استدل هؤلاء المعطلة على صحة زعمهم هذا بأن تأويل الاستواء بالاستيلاء أمر مشهور في لغة العرب من ذلك:

قول الشاعر: قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف ولا دم مهراق

الرد عليهم :

١: تفسيركم هذا مصادم للنصوص الصريحة التي تدل على أن الاستواء إذا عدي بحرف [على] فالمراد به : العلو والارتفاع كقوله تعالى {لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ} [الزخرف ١٣] ، وقوله {وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ} [هود ٤٤] ، وقوله {فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ} [الفتح ٢٩] فالاستواء في هذه الآيات بمعنى العلو والارتفاع.

٢ – جاء في السنة ما يبين معنى الاستواء على العرش وذلك في حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: "ما بين السماء الدنيا والتي تليها مسيرة خمسمائة عام، وبين كل سمائين مسيرة خمسمائة عام وبين السماء السابعة وبين الكرسي خمسمائة عام والعرش على الماء والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه".

٣ – تفسيركم هذا مصادم لتفسير السلف ، فقد جاء عن أبي العالية قوله: استوى إلى السماء: أي : ارتفع، وعن مجاهد قال: استوى: أي : علا على العرش . وأول من ابتدع تفسير الاستواء بالاستيلاء الجعد بن درهم والجهم بن صفوان . ولو كان أحد من السلف يرى أن الاستواء بمعنى الاستيلاء، لنقل إلينا، فما منهم أحد قال: إن (استوى) بمعنى (استولى) أبداً.

٤ – أن هذا مخالف للغة العرب فإن الاستواء في اللغة يأتي مطلقا ، ومقيدا.

فالمطلق: ما لم يوصل معناه بحرف مثل قوله تعالى: {وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى} [القصص ١٤] ، وهذا معناه: كمل وتم، ويقال: استوى النبات، واستوى الطعام.

وأما المقيد فثلاثة أضرب:

أحدها: مقيد "بإلى" كقوله تعالى: {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء} ، واستوى فلان إلى السطح وإلى الغرفة، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى المعدى بإلى في موضعين من كتابه، الأول في سورة البقرة في قوله {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء} [البقرة ٢٩] ، والثاني في سورة فصلت {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء وَهِيَ دُخَان} [فصلت ١١] ، وهذا بمعنى العلو والارتفاع بإجماع السلف.

الثاني: المقيد "بعلى" كقوله تعالى {لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ} [الزخرف ١٣] ، وقوله {وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ} [هود ٤٤] ، وقوله {فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ} [الفتح ٢٩] ، وهذا أيضاً معناه العلو والارتفاع بإجماع أهل اللغة.

الثالث: المقرون "بواو مع" التي تعدى الفعل إلى المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة، بمعنى ساواها هذه معاني الاستواء في اللغة

فقوله تعالى : [الرحمن على العرش استوى] بمعنى علا وارتفع بإجماع أهل اللغة.

٥- : يلزم على قولكم الفاسد أن يكون الله عز وجل حين خلق السماوات والأرض ليس مستولياً على عرشه، لأن الله يقول: {خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ} [الأعراف: ٥٤]، و {ثُمَّ} تفيد الترتيب، فيلزم أن يكون العرش قبل تمام خلق السماوات والأرض لغير الله.

٦ — يلزم على قولكم أن الله استولى على العرش بعد أن لم يكن مستوليا عليه فهناك من يغالب الله على عرشه على قولكم ،وهذا قول باطل ، لأن الله لا مغالب له ، وهو غالب على أمره.

٧- إن ما يستند إليه هؤلاء المعطلة في زعمهم هذا من قولهم أن تفسير استوى باستولى أمر مشهور في اللغة، هو قول باطل مردود لأنه لم يثبت عند أحد من أهل اللغة أن لفظة استوى يصح استعمالها بمعنى استولى بل إن هذا القول منكر عند اللغويين ،فهذا ابن الأعرابي أحد علماء اللغة أتاه رجل فقال له: ما معنى قول الله عز وجل {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} ؟ فقال: "هو كما أخبر عز وجل"، فقال: يا أبا عبد الله ليس هذا معناه، إنما معناه استولى، قال: "اسكت ما أنت وهذا، لا يقال استولى على الشيء إلا أن يكون له مضاداً فإذا غلب أحدهما قيل استولى

وقد سئل الخليل بن أحمد: هل وجدت في اللغة استوى بمعنى استولى؟ فقال: (هذا ما لا تعرفه العرب ولا هو جائز في لغتها) .

٨- وأما ما استدل به هؤلاء من أبيات، كقول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف ولا دم مهراق

– فهذا البيت لا يعرف له قائل ، وإن قيل هو الأخطل النصراني فهو منسوب إليه زوراً لفم يثبت عنه فهو غير موجود في ديوان الأخطل النصراني ولهذا أنكره غير واحد من أئمة اللغة.

قال ابن فارس: "هذان البيتان لا يعرف قائلهما"

ومعلوم أنه لو احتج بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحتاج إلى صحته، فكيف ببيت من الشعر لا يعرف إسناده وقد طعن فيه أئمة اللغة .

– لو سلمنا بصحته فإن الاستواء في البيت بمعنى علا وارتفع واستقر على سرير الملك ؛ لأن بشراً نائب لعبدالملك بن مروان على العراق ، ولم يكن مستولياً على العراق، وإنما الذي استولى عليها هو عبدالملك بن مروان ولم يكن بشر منازعا لأخيه مُلْكَه.

– قيل أن البيت محرف والصحيح أنه هكذا :

قد استولى بشر على العراق ....

– لو قلنا بصحته فلا عبرة إذ أن تفسير القرآن بالقرآن والسنة والصحابة أولى من تفسير القرآن بلغة العرب فضلاً عن نصراني خالف الشرع واللغة في تفسيره هذا .

أثر الإيمان بصفة الاستواء:

١–أن الإنسان إذا علم بأن الله تعالى مستو على عرشه وأنه فوق كل شيء، فإنه يعرف مقدار سلطانه وسيطرته على خلقه، وحينئذ يخافه ويعظمه، وإذا خاف الإنسان ربه وعظمه، فإنه يتقيه فيؤدي ما أوجب الله عليه ، ويدع ما حرم عليه .

٢-إذا آمن العبد بعلو الله المطلق ذاتا وقدرا وقهرا ، وفوقيته على سائر بريته ، وقهره لهم جميعا ، اتجه إليه بقلب خاشع ، وجعله له صمدا ، يعرج قلبه إليه مناجيا له مطرقا ، واقفا بين يديه في السؤال والرهبة والذل والمحبة.

انظر : [مجموع الفتاوى (٤ / ٤) (٥ / ١٤٤ - ١٤٩) (١٦ / ٣٩٦ – ٣٩٧ ، ٤٠٤)، (١٧ / ٣٧٥ - ٣٧٦) ، بيان تلبيس الجهمية (٤ / ٢٨٩ ، ٤٩٤) ، التسعينية (٢ / ٥٤٥)]

خامساً : صفة النزول : من الصفات الفعلية الثابتة لله عز وجل خبراً فقط.

قول أهل السنة : : أهل السنة يثبتون صفة النزول لله تعالى ، وأنه نزوله إلى السماء الدنيا من صفاته الفعلية التي تتعلق بمشيئته وحكمته، وهو نزول حقيقي يليق بجلاله وعظمته.

أدلة الصفة : هذه الصفة ثبتت بالسنة الصحيحة :

– عن أبي هريرة – رضي الله عنه –، أن النبي صلّى الله عليه وسلّم قال: "ينزل ربّنا إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له" .

وقد روى هذا الحديث عن النبي صلّى الله عليه وسلّم، نحو ثمانٍ وعشرين نفساً من الصحابة رضي الله عنهم، واتفق أهل السنة على تلقي ذلك بالقبول.

قول المخالفين في صفة النزول :

– المعطلة من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية وغيرهم :

قالوا بتأويل صفة النزول ، وأن المراد بنزول الله أي نزول أمره أو نزول رحمته أو نزول ملائكته .

الرد عليهم :

١ – أن هذا التأويل مخالف لما جاء في النصوص الأخرى المفسرة للنزول كما جاء عن الأغر أبي مسلم، قال: أشهد على أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما أنهما شهدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: " إن الله يمهل حتى إذا ذهب ثلث الليل هبط فقال: من تائب فيتاب عليه؟ من داع فيستجاب له؟ من مستغفر؟ من مذنب؟ من سائل فيعطى؟ "وعن رفاعة الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إذا مضى ثلث الليل، أو شطر الليل، أو ثلثا الليل، يتنزل الله إلى سماء الدنيا، فيقول: لا أسأل عن عبادي [ص:٧٦] أحدا غيري، من يستغفرني أغفر له؟ من يدعوني أستجيب له؟ ومن يسألني أعطيه؟ حتى ينفجر الصبح "

٢– أنه خلاف ظاهر الحديث؛ لأن النبي صلّى الله عليه وسلّم، أضاف النزول إلى الله، والأصل أن الشيء إنّما يُضاف إلى من وقع منه أو قام به، فإذا صرف إلى غيره كان ذلك تحريفاً يُخالف الأصل.

٣ – أن قولهم هذا مخالفٌ لصريح النص في قوله تعالى: (من يدعوني) إذ إن الملك لا يمكن أن يقول للخلق من يدعوني فأستجيب له، لأن هذا لا يقدر عليه إلا الله، ولو أن أحداً قاله من الخلق لقلنا إنه نزل نفسه منزلة الخالق، والملائكة منزهون عن هذا، فالملائكة يسبحون الله الليل والنهار لا يفترون، ويتبرؤون ممن يدعون غير الله.

٤– أن تفسيره بذلك يقتضي أن يكون في الكلام شيء محذوف، والأصل عدم الحذف.

٥ – أن نزول أمره أو رحمته لا يختص بهذا الجزء من الليل، بل أمره ورحمته ينزلان كل وقت.

فإن قيل: المراد نزول أمر خاصّ، ورحمة خاصة، وهذا لا يلزم أن يكون كل وقت.

فالجواب: أنه لو فرض صحة هذا التقدير والتأويل، فإن الحديث يدل على أن منتهى نزول هذا الشيء هو السماء الدنيا، وأي فائدة لنا في نزول رحمة إلى السماء الدنيا حتى يخبرنا النبي صلّى الله عليه وسلّم عنها؟!

أثر الإيمان بصفة النزول :

١–الإيمان بهذه الصفة يورث في القلب تعظيم الرب ومحبته ، لتفضله على عباده بالنزول كل ليلة إلى السماء الدنيا ،ومناداته لهم بقوله:مَنْ يَدْعوني فَأستجيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُني فَأعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُني فَأغْفِرَ لَهُ"

٢-الحرص على استغلال الوقت الذي ينزل فيه الرب جل جلاله ، بسؤاله ودعائه واستغفاره

انظر : [مجموع الفتاوى (٥ / ٢٤٣) (٦ / ١٤ ،١٦٤) ، شرح حديث النزول ص (١٤٢- ١٤٩، ١٣٨- ١٣٩ ، ٢٣٣ – ٢٣٥ ، ٤٥٨) ، بيان تلبيس الجهمية (٨ / ١٨ – ٢٨) ، جامع المسائل (٣ / ١٧٤) ، درء التعارض (٥ / ١٦٣) (٦ / ٢٥٠) ، الفتوى الحموية (٣٧٠ – ٣٧٣)، اجتماع الجيوش الإسلامية ص (٢٤٠، ٣٧٤) ، مختصر العلو ص (١٧٦ ،٢٢٣، ٢٦٦)]

سادساً: صفة الغضب : من الصفات الفعلية الثابتة لله عز وجل خبراً فقط.

قول أهل السنة : أهل السنة يثبتون صفة الغضب لله تعالى ، وأنه يغضب غضباً حقيقياً يليق بجلاله وعظمته.

أدلة الصفة : هذه الصفة ثابتٌة بالكتاب والسنة

فأما الكتاب: قوله تعالى: {وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ } (النور: ٩)

وأما السنة: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لما خلق الله الخلق كتب في كتاب، فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي غلبت غضبي" متفق عليه

قول المخالفين في صفة الغضب :

– الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية :

قالوا بتأويل الغضب لله وأن المراد به : إرادة الانتقام ،وعللوا لما ذهبوا إليه بقولهم: إن أصل الغضب غليان دم القلب عند إرادة الانتقام، وذلك مستحيل على الله تعالى، أو بعبارة أخرى: إن حقيقة الغضب الانفعال والتغير من حال إلى حال، وهو أمر لا يليق بالله، إلى آخر تلك التعليلات والأعذار غير المقبولة .

الرد عليهم :

١- لا يصح تفسير الغضب بإرادة الانتقام ، لأن الغضب شيء ، والإرادة شيء آخر ، فقد يغضب الإنسان ولا يريد الانتقام كما لو غضب الأب على ابنه فلا يقال أراد الانتقام منه .

٢- القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر .

قولكم أن الغضب غليان دم القلب وذلك لا يليق بالله تعالى.

نقول لكم : كذلك الإرادة والمشيئة هي: ميل النفس إلى مَا يَجْلِبُ لها منفعة أو يدفع عنها مضرة، وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى مَا يُرِيدُهُ وَمُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ.

فإن قلتم هذه إرادة المخلوق

قلنا لكم : وذلك غضب المخلوق وليس غضب الخالق .

فإن قالوا: الإرادة التي يوصف الله بها مخالفة للإرادة التي يوصف بها العبد، وإن كان كلٌّ منها حقيقة.

قيل له: فقل: إن الغضب والرضا الذي يوصف الله به مخالف لما يوصف به العبد، وإن كان كلٌّ منها حقيقة.

فلوازم صفات المخلوقين التي ذكروها لا تلزم صفات الخالق، إذ لا مناسبة بين صفات الخالق وصفات المخلوق حتى تقاس صفاته سبحانه على صفاتهم.

أثر الإيمان بصفة الغضب :

١- الخوف من فعل الأعمال التي تستوجب غضب الله وسخطه

٢- الحرص على فعل الأعمال التي توصل إلى ما محبته ورضاه

انظر : [مجموع الفتاوى(٣ / ٤٦ – ٤٧) ،(٦ /٤٤ – ٤٦، ٣٥٥) ، (١٧ / ١٥٨)، منهاج السنة (٥ / ٤١١ – ٤١٣)، درء التعارض (١٠ / ٣٠٨ – ٣٠٩)،شرح الأصفهانية ص (٣٥ – ٤١)، شرح حديث النزول (١١١ – ١١٥)،التدمرية ص (٣١ – ٣٥) شرح الطحاوية (١٠١)]

سابعاً: صفة الكلام : الكلام من الصفات الذاتية الفعلية الثابتة لله خبراً وعقلاً

قول أهل السنة : أهل السنة يثبتون صفة الكلام لله ويقولون أنها صفة ذاتية باعتبار النوع وصفة فعلية باعتبار أفراد وآحاد الكلام فهو سبحانه يتكلم متى شاء وكيف شاء وأن كلامه بحرف وصوت مسموع.

أدلة الصفة : دل على صفة الكلام الكتاب والسنة وإجماع السلف

فأما الكتاب : قوله تعالى: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} [النساء: ١٦٤] (النساء: ١٦٤) ، {وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ} [الأعراف: ١٤٣] (الأعراف: ١٤٣) .

وأما السنة : قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا أراد الله أن يوحي بأمره تكلم بالوحي" أخرجه ابن خزيمة وابن جرير وابن أبي حاتم.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «احتج آدم وموسى فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا خيَّبتنا وأخرجتنا من الجنة. قال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك التوراة بيده»

عن عبد الله بن أنَسٍ رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله –صلى الله عليه وسلم– يقول:

"يَحْشُرُ الله العبادَ –أو الناسَ– عُراةً غُرْلًا بُهْمًا"قلنا: ما بُهْماً؟ قال:"ليسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ، فَيُناديهم بصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ –أحسَبُه قالَ: كما يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ–: أنا المَلِكُ، أنا الدَّيَّانُ ... "

وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: " من قرأ حرفاً من كتاب الله عز وجل فله عشر حسنات ". قال الترمذي: هذا حديث صحيح. ورواه غيره من الأئمة وفيه: " أما أني لا أقول {الم} حرف، ولكن [ألف] ١ حرف ولام حرف وميم حرف"

وأما الإجماع : فقد أجمع السلف على ثبوت الكلام لله فيجب إثباته له من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل. وهو كلام حقيقي يليق بالله يتعلق بمشيئته بحروف وأصوات مسموعة.

والدليل على أنه يتكلم بمشيئته قوله تعالى: {وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ} [الأعراف: ١٤٣] فالتكليم حصل بعد مجيء موسى فدل على أنه متعلق بمشيئته تعالى.

قول المخالفين في صفة كلام الله تعالى : خالف أهل السنة في كلام الله طوائف نذكر منهم طائفتين:

الطائفة الأولى: الجهمية والمعتزلة، قالوا ليس الكلام من صفات الله وإنما هو خلق من مخلوقات الله يخلقه الله في الهواء أو في المحل الذي يسمع منه وإضافته إلى الله إضافة خلق أو تشريف مثل: ناقة الله وبيت الله.

الرد عليهم :

١- أن قولهم هذا خلاف إجماع السلف، فقد قال عمرو بن في دينار رحمه الله"أدركتُ أصحابَ النَّبي -صلى الله عليه وسلم- فَمَن دونَهم منذ سبعينَ سنة، يقولون: الله الخالقُ، وما سِواه مخلوق، والقرآن كلام الله، منه خَرجَ وإليه يعودُ"

٢- أنَّ الله تعالى حين أخبرَ عن تكليمهِ لموسى قال: {وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً} فَأَكَّدَهُ بالمِصْدَر {تَكْلِيماً} وقد قالَ جماعةٌ من أهل التَّحقِيقِ في العربيةِ: "إنَّ التوكيدَ بالمصْدَر ينفي المجاز".

٣- خلاف المعقول؛ لأن الكلام صفة للمتكلم وليس شيئا قائما بنفسه منفصلا عن المتكلم ، فيكون إضافته إلى الله من باب إضافة الصفة إلى الموصوف.

٤- – يلزم على قولكم أن الشجرة هي القائلة لموسى: {يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ}، فانتفى حينئذ الفرقُ بين قول الشجرة وقول فرعون اللعين: {أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى}؛ لأنَّ كلامَ الشجرةِ صفَتُها لا صفةُ الله، وكلامَ فرعونَ صفتُهُ، وكلٌّ ادَّعى الربوبيَّة، فلم يكن موسى إذاً محِقّاً في إنكارهِ قولَ فرعونَ وقبولهِ قولَ الشجرةِ ؟!

٥- أنَّ تكليمَ الله تعالى لموسى كان خصيصةً فُضِّلَ بها على غيره مِمَّن لَمْ يُؤْتَ مثلَ ما أوتي من الرُّسل، وقد قال تعالى: {وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ} [الشورى: ٥١] فإنْ كانَ التكليمُ لموسى حصَلَ بواسطةِ الشَّجَرة لم يكن له على مَن سِواه مِمَّن يوحى إليه بواسطةِ الرَّسولِ فضْلٌ، ولَمْ تكن منزلةُ التكليم من وراء حِجابٍ حاصلةً لأحَد من رسُل الله، وهذا تكذيبٌ للقرآن، وإبطالٌ لواضِح البُرْهان.

٦- أنَّ الكلامَ هو ما قام بالمتكلّم لا ما قامَ بغيره، وقيامُ الصفة إنَّما يكونُ بالموصوف بها لا بغيرِهِ، والصِّفَةُ إذا قَامَتْ بمحلّ كانتْ صفةً له لا صفةً لغيرِهِ -

الطائفة الثانية: الأشاعرة والماتريدية قالوا: كلام الله معنى قائم بنفسه لا يتعلق بمشيئته وهذه الحروف والأصوات المسموعة مخلوقة للتعبير أو لحكاية المعنى القائم بنفس الله ، واستدلوا على ذلك بقول الأخطل :

إن الْكَلَام لفي الْفُؤَاد وَإِنَّمَا ... جعل اللِّسَان على الْفُؤَاد دَلِيلا

الرد عليهم :

١- قولكم هذا مصادم للأدلة الصريحة فإن المعنى المجرّد لا يُسْمَع، ومَن قال: إنَّه يُسْمَع، فهو مُكابِر" (٣٤).

فإن موسى عليه السَّلام سَمِعَ كلامَ الله، وكذلكَ سَمِعَ نداءَه، والنداءُ لا يكونُ إلاَّ صَوْتاً مسموعاً، قالَ شيخُ الإسلام: "ولا يُعْقَلُ في لغة العرَبِ لفظُ النِّداء بغير صَوْتٍ مَسْموع، لا حَقيقةً ولا مَجازاً"

وكذلك مصادم لقوله تعالى:{وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ} [الشورى:٥١] فإذا كانَ كلام الله معنًى واحداً قائما بالنفس ليس له صوت ولا يسمع فلا فَرْقَ إذاً بينَ تكليم الله لموسى وإيحائهِ لغَيْرِهِ، ولا بَيْنَ التكليم من وَراء حِجابٍ والتكليم إيحاءً، لأنَّ إفهامَ المعنى المجرّد يَشتركُ فيه جميعُ الأنبياءِ عليهمَ السَّلام، ففي عدّ ذلك جميعاً معنًى واحداً رَدٌّ للقرآن .

وكذلك مصادم لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "إنَّ الله تجاوز لأمَّتي عما حدّثت به أنفسَها، ما لَمْ تكلَّم به، أو تعمل به" فهذا الحديث ظاهر في إخراج حديث النفس عن مطلق الكلام، ألا تراه قد فرّق بينه وبين حقيقة الكلام بقوله: "ما لم تكلّم به أو تعمل به"؟ فجعل الكلامَ الذي هو القولُ قسيماً للعمل، غيرَ حديث النفس.

ومصادم لقوله صلى الله عليه وسلم- أنه قال: "يحشر الله الخلائق فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك أنا الديان". رواه البخاري .

٢- أن قولهم هذا خلاف إجماع السلف، فقد قال الحافظ الأمام أبو نصر السِّجزي - رحمه الله -: "لم يكن خلافٌ بين الخلق على اختلاف نحلِهم من أوَّلِ الزمان إلى الوقت الذي ظهرَ فيه ابن كُلاّب والقلانسي والأشعري ، وأقرانهم ... من أن الكلام لا يكون إلاَّ حرفًا وصوتًا، ذا تأليفٍ واتِّساقٍ، وإن اختلفت به اللغات ... "

٣- قولكم هذا مخالف للغة العرب فإن الكلامُ في لغة العرب التي بها نزل القرآن كما يقول ابن فارس رحمه الله: "يدلّ على نُطْقٍ مُفهم، تقول: كلّمتهُ، أكلّمهُ تكليمًا، وهو كليمي، إذا كلّمَكَ أو كلَّمْتَه" فقوله: "نطق" للدلالة على أنه لفظ بصوت وقوله: "مُفْهِم" للدلالة على كونه معنى. فهو إذًا لفظ ومعنى. وهذا الذي تدل عليه نصوص الشرع كقوله تعالى:{وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا} [الكهف:٤ - ٥]فأطلق الكلمة على اللفظ الخارج من الأفواه.

٤- قال صلى الله عليه وسلم"إنَّ هذه الصلاةَ لا يصلح فيها شيءٌ من كلام الناسِ، إنما هو التسبيحُ والتكبيرُ وقراءةُ القرآن" ولا خلافَ بين أهل العلم أن مَن تكلَّمَ في صَلاته عامداً لغير مصلحةِ الصلاةِ فصلاتُه باطلةٌ، ولا يرَون بما تُحَدِّثُ الإنسانَ به نفسُه ممّا لا تعلُّقَ له بالصلاة من أمور الدنيا وغيرِها مُبطلاً للصلاةِ، لأنَّه بالاتفاق ليسَ بكلامٍ، ذكر نحوَ هذا شيخُ الإسلام.

٥ - قولكم هذا تشبيه لله بالأخرس ، فأيّ فرْقٍ بينه وبين الآلهةِ التي لا تُرْجِعُ إلى عابديها قولاً ؟ سبحانَكَ هذا بهتانٌ عَظيمٌ فإبراهيم عليه السلام أنكر عبادة الأصنام بقوله : {أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا} [الأعراف: ١٤٨]. ومن المعلوم أن المتكلِّمُ بالألفاظ والمعاني أكْمَلُ مِمَّن يقومُ المعنى في نفسهِ وهو لا يَقدِرُ على التَّعبير عنه -وهذا إنْ وُجدَ في المخلوق الضَّعيف كانَ نَقْصاً بيّناً- فجبريلُ إذاً يكونُ أكمَلَ من ربْكم، لأنه فَهِمَ المعنى وأمكَنَه التعبيرُ عنه.تعالى الله عن قولِكم علوّاً كبيراً.

٦- أنَّ الله تعالى حين أخبرَ عن تكليمهِ لموسى قال: {وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً} فَأَكَّدَهُ بالمِصْدَر {تَكْلِيماً} وقد قالَ جماعةٌ من أهل التَّحقِيقِ في العربيةِ: "إنَّ التوكيدَ بالمصْدَر ينفي المِجاز"

وأما استدلالهم بقول الأخطل : فهو باطل من وجوه :

- أنكرَ بعضُ العلماء كونَه من شعرِه، وذلك أنَّهم فتّشوا دواوينَه فلم يَجِدوه فيه.

قال أبو محمَّد الخشّابُ نَحْويُّ العراقِ: "فتشتُ شِعْرُ الأخطلِ المدوّن كثيراً فما وجَدْتُ هذا البيتَ" انظر : "العلوّ" للذهبي ص: ١٩٤.

- أنَّه لم يَثْبُت نقلُه عن قائلهِ بإسنادٍ، لا صَحيحٍ ولا ضعيفٍ.

- لم يتلقَّه أهلُ العَربية بالقَبول.

- أورَدَه بعضُهم بلفظ:

إنَّ البَيانَ لَفي الفُؤادِ ... ...

وهذا يُفْسِدُ المعْنى الذي أرادوا -كما لا يَخْفى-.

- الأخطلُ شاعرٌ مولَّدٌ، لا يُحْتَجُّ بشعرِهِ في اللُّغة، وهذا معلومٌ عندَ أهل التَّحقيق.

- أن الأخطل نصراني كافر يقول بالتثليث، فإن النصارى قد ضلوا في معنى الكلام، وزعموا أن عيسى عليه السلام نفس كلمة الله واتحد اللاهوت بالناسوت! أي: شيء من الإله بشيء من الناس! أفيستدل بقول نصراني قد ضل في معنى الكلام على معنى الكلام، ويترك ما يعلم من معنى الكلام في لغة العرب؟!

- وأيضاً يقال لهم يا معشر الأشاعرة والماتريدية لو استدل مستدل بحديث في الصحيحين لقلتم هذا خبر واحد! وتركتم الاحتجاج به مع أنه متفق على تصديقه وقبوله والعمل به عند العلماء! فكيف تحتجون ببيت الأخطل؟! كيف وهذا ا البيت قد قيل إنه موضوع منسوب إلى الأخطل، وليس هو في ديوانه؟!

وعلى تقدير صحته عنه فلا يجوز الاستدلال به، فإن النصارى قد ضلوا في معنى الكلام، وزعموا أن عيسى عليه السلام نفس كلمة الله واتحد اللاهوت بالناسوت! أي: شيء من الإله بشيء من الناس! أفيستدل بقول نصراني قد ضل في معنى الكلام على معنى الكلام، ويترك ما يعلم من معنى الكلام في لغة العرب؟!

أثر الإيمان بصفة الكلام :

١-أن الإيمان بأن القرآن كلام الله حقيقة ، يجعل العبد يشعر وهو يقرأ القرآن ، أن الله يكلمه ويخاطبه ، وبذلك يعظم إجلاله للقرآن الكريم .

٢-أن الإيمان بأن الله يتكلم حقيقة ،وأنه سوف يخلو يوم القيامة بعبده المؤمن ويقول له : (أتعرف ذنب كذا ؟ ...) ، يجعل العبد دائم التعلق بربه والحياء منه أن يعصيه في الدنيا .

انظر : [مجموع الفتاوى (٣ / ٤٠١) (٥ / ٣٠٤ ، ٥٧٧ ،٥٨٩)(٦ / ٢٩٠، ٣١٦ ، ٥١٨ - ٥١٩، ٥٣٢) (٧ / ١٣٨ – ١٤٠) (٨ / ١٢٠)(١٢ / ٢٧٣ ، ٥٠٨ - ٥١٥) (١٨ / ١٥٣)، بغية المرتاد ص(٣٥٠ – ٣٥٣ ،٣٨١- ٣٨٦) ، درء التعارض (٢ / ٨) (٧ / ٢٦٥ – ٢٦٧) ، التسعينية (١ /٢٧٥ - ٢٨٢)، شرح الأصفهانية ص(١١ – ١٩) ، الجواب الصحيح (٢ / ٣١١) ، جواب الاعتراضات المصرية ص (١٠٢)،مختصر الصواعق (٤ / ١٣٩٦) العلو للذهبي (٢ / ١٠٢٥)]

ثامناً: صفة المعية : من الصفات الثابتة لله تعالى ، وهي نوعان عامة وخاصة ، فأما المعية العامة فهي من الصفات الذاتية؛ لأن مقتضياتها ثابتة لله تعالى أزلاً وأبداً، وأما المعية الخاصة فهي من الصفات الفعلية؛ لأن مقتضياتها تابعة لأسبابها، توجد بوجودها، وتنتفي بانتفائها.

قول أهل السنة : أن معية الله لخلقه ثابتة لله فهو مع خلقه، ومعية الله عز وجل الواردة في النصوص تنقسم إلى قسمين: عامة، وخاصة.

أما العامة؛ معية عامة: شاملة لجميع المخلوقات، فهو سبحانه مع كل شيء بعلمه وقدرته وقهره وإحاطته، لا يغيب عنه شيء، ولا يعجزه، ودليلها قوله تعالى: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [الحديد: ٤]. وقوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلاثَةٍ إِلا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا

خَمْسَةٍ إِلا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} .

فالله سبحانه وتعالى قد افتتح الآية بالعلم وختمها بالعلم ولذلك أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم تفسير القرآن على أن تفسير الآية هو أنه معهم بعلمه.

وأما الخاصة فهي: خاصة لأهل الإيمان ، فهو سبحانه مع عباده المؤمنين بنصره وتأييده وتوفيقه ، مثل قوله تعالى عن نبيه: {إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا} [التوبة ٤٠]، وقال لموسى وهارون: {إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى} [طه: ٤٦]. وقوله تعالى: {وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ المؤمِنِينَ} [الأنفال: ١٩]

ولفظ المعية على كلا الاستعمالين ليس مقتضاه أن تكون ذات الرب عز وجل مختلطة بالخلق، ولو كان معنى المعية أنه بذاته في كل مكان لتناقض الخبر العام والخبر الخاص، ولكن المعنى أنه مع هؤلاء بنصره وتأييده دون أولئك.

أدلة الصفة :

– **فأما الكتاب:** قوله تعالى: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [الحديد: ٤] ، وقوله تعالى: {وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ} [الأنفال: ١٩] ، وقوله تعالى: {إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى}

– **وأما السنة:** قوله صلّى الله عليه وسلّم: "أفضل الإيمان أن تعلم أن الله معك حيثما كنت" . وقوله صلّى الله عليه وسلّم، لصاحبه أبي بكر وهما في الغار: {لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ} [التوبة: ٤٠] .

– **الإجماع** : وقد أجمع على ذلك سلف الأمة، وأئمتها. وقد نقل هذا الإجماع ابن عبد البر، وأبو عمرو الطلمنكي، وابن تيمية، وابن القيم.

انظر : [التمهيد (١٣٨/٧)، مجموع الفتاوى (١٩٣/٥) ، و (٥١٩/٥) ، و (٢٤٩/١١-٢٥٠)، اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٤٤) .]

قول المخالفين في صفة المعية :

الطائفة الأولى : الجهمية الحلولية ، وهم الذين يقولون: إن الله بذاته في كل مكان ، فهؤلاء فسروا المعية بالمعية الذاتية .

الطائفة الثانية : طوائف من أهل الكلام والتصوف ويقولون إن الله بذاته فوق العرش وهو بذاته في كل مكان

والطائفتان استدلوا على ما ذهبوا إليه بآيات المعية ،فالطائفة الأولى قالوا إن ما ورد من معية الله فالمراد به أن الله بذاته في كل مكان، والطائفة الثانية تقول إنها قد اتبعت النصوص كلها في إثبات علو الله على عرشه ، وإثبات معيته بذاته في كل مكان

الرد عليهم :

١-أن الله تعالى أثبت لنفسه أنه العلي وأنه فوق العرش ، وما ورد من معيته لخلقه لا يدل على ما ذهبتم إليه من أن الله بذاته في كل مكان ، لأن المعية لا تستلزم الحلول في المكان، ألا ترى إلى قول العرب: القمر معنا، ومحله في السماء؟ ويقول الرجل: زوجتي معي، وهو في المشرق وهي في المغرب؟ ويقول الضابط للجنود: اذهبوا إلى المعركة وأنا معكم، وهو في غرفة القيادة وهم في ساحة القتال؟ فلا يلزم من المعية أن يكون الصاحب في مكان المصاحب أبداً، والمعية يتحدد معناها بحسب ما تضاف إليه، فنقول أحياناً: هذا لبن معه ماء وهذه المعية اقتضت الاختلاط. ويقول الرجل متاعي معي، وهو في بيته غير متصل به، ويقول: إذا حمل متاعه معه: متاعي معي وهو متصل به. فهذه كلمة واحدة لكن يختلف معناها بحسب الإضافة، فبهذا نقول: معية الله عز وجل لخلقة تليق بجلاله سبحانه وتعالى، كسائر صفاته، فهو سبحانه هو في السماء ومعنا بعلمه .

٢- يلزم من قول إن الله بذاته في كل مكان لوازم فاسدة:

- إما التعدد أو التجزؤ، وهذا لازم باطل بلا شك، وبطلان اللازم يدل على بطلان اللزوم.

- نقول: إذا قلت: إنه معك في الأمكنة، لزم أن يزداد بزيادة الناس، وينقص بنقص الناس.

– يلزم على ذلك ألا تنزهه عن المواضع القذرة، فإذا قلت: إن الله معك وأنت في الخلاء فيكون هذا أعظم قدح في الله عز وجل

أثر الإيمان بصفة المعية : إذا عرف العبد أن الله معه؛ وأنه مطلع عليه، وأنه لا تخفى عليه خافية ؛ فإن ذلك يحمله على مراقبته ، والخوف منه ، وعدم الخروج عن طاعته، وعدم ارتكاب شيء من معاصيه.

انظر : [مجموع الفتاوى (٥ / ١٢٧ ، ٤٩٣)(١١ / ٢٥٠) ، بيان تلبيس الجهمية (١ / ١٥٨ -١٥٩) (٥ / ٣٠٤ – ٣٠٧ ، ٣٠٩ – ٣١٦) ، درء التعارض (١ / ٢٣٧ – ٢٣٨)]

تاسعاً :صفة الرؤية: الرؤية من صفات الله الثابتة له حقيقةً على الوجه اللائق به.

قول أهل السنة : يثبتون صفة الرؤية لله عز وجل على ما يليق بجلاله .

والرؤية تنقسم إلى قسمين: أحدهما بمعنى البصر وهو إدراك المرئيات والمبصرات وهذا هو الأصل في إطلاق الرؤية، ودليلها قوله تعالى: (إنني مَعَكُمَا اسْمَعُ وَأرَى) (طه: من الاية٤٦) . وقوله تعالى: (وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (الشورى: الاية١١) . وقوله: أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ يَرَى [العلق: ١٤]

والدليل من السنة: حديث جبريل المشهور وفيه: ((قال: ما الإحسان؟ قال: أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه؛ فإنه يراك)) رواه البخاري، ومسلم؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ورواه مسلم أيضاً من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه

القسم الثاني: الرؤية بمعنى العلم ويعرف هذا المعنى من خلال السياق ، ودليلها قوله تعالى: (انهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدا *وَنَرَاهُ قَرِيبا) (المعارج: ٦ – ٧) . أي نعلمه.

وكل منهما ثابت لله عز وجل .

قول المخالفين في صفة الرؤية :

– الجهمية والمعتزلة وغيرهم ، أنكروا اتصاف الله عز وجل بصفة الرؤية والبصر .

شبهتهم : أن إثبات هذه الصفة يستلزم التشبيه؛ لأنه لا يوجد شيء متصف بهذه الصفة إلا جسم، والأجسام متماثلة والله منزه عن ذلك

الرد عليهم :

١- أن الله عز وجل أثبت لنفسه صفة السمع والبصر مع نفي المماثلة ، قال تعالى {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى:١١] . فادعائهم أن إثبات الصفة يستلزم التشبيه قول باطل

٢- أن من لا يتصف بصفات الكمال لا يصلح أن يكون رباً ولا إلهاً، ولهذا عاب إبراهيم عليه الصلاة والسلام أباه باتخاذه ما لا يسمع ولا يبصر إلهاً فقال: {يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً} [مريم: ٤٢] .

٣- يلزم من قولهم : أن الحمار، والكلب أحسن حالا من إله على هذه الصفة؛ لأن الحمار يسمع الأصوات بسمع، ويرى الألوان بعين، وإلهك بزعمك: أعمى أصم، لا يسمع بسمع، ولا يبصر ببصر. تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا

٤— عطلت الصفات فراراً بزعمك من تشبيه الله بالإنسان الذي يسمع ويبصر ووقعت فيما أشد وأقبح تشبيها وهو تشبيه الله بأعمى ، وتوهمت في معبودك ما توهمت في الأعمى فإلهك أعمى لا بصر له، وليس هذا بصفة إله المصلين؟ فأنت أوحش مذهبا في تشبيهك إلهك بهؤلاء العميان .

٥- فإن الرسول ﷺ قال: (لن تروا ربكم حتى تموتوا)، والشيء الغيبي لا تدرك حقيقته إلا برؤيته أو بمشاهدة نظيره أو بخبر صادق، وكل هذه الطرق منتفية في كيفية صفات الله عز وجل وتمثيلها، فوجب بطلان تكييفها وتمثيلها . فكيف عرفت أنّ بصر الله ورؤيته مثل رؤية وبصر فلان؟ وأنت لم تر الله؟! ، ولم تر نظيره؟!، ولم يخبرك الصادق المصدوق بذلك؟!، فهذا يدل على بطلان التكييف والتمثيل ؛ لأن الحقيقة والكيفية لا تدرك إلا بواحدة من الأمور الثلاثة .

٦- القول في الصفات كالقول في ذات الله من حيث الإثبات والنفي، فكما أنَّه ليس في إثبات الذات ما يفضي إلى التشبيه، فكذلك ليس في بصر الله ورؤيته ما يفضي إلى التشبيه. فمن أثبت لله ذاتا لا تماثل ذوات المخلوقين لزمه أَنْ يثبت له صفات لا تماثل صفات المخلوقين، فكما أنَّ لله ذاتا حقيقة فكذلك له صفات حقيقة، وكما أنه لا يلزم من إثبات الذات تمثيلا فكذلك لا يلزم من إثبات الصفات تمثِيلا.

٧- الاشتراك في الأسماء والصفات لا يستلزم تماثل المسميات ، فالاتفاق في اللفظ والمعنى الكُلِّيِّ بين اسمين أو وصفين لا يلزم منه المساواة في المسمَّيَات والموصوفات ، فمثلا : لفظ الرؤية : فالله يرى ، والمخلوق يرى ، ورؤية الله غير مسبوقة بعدم فهو واجب الوجود ولا يلحقها فناء، ورؤية المخلوق مسبوقة بعدم وستفنى، فهذا يرى وهذا يرى، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الرؤية أن تكون رؤية الله مثل رؤية المخلوق، بل رؤية الله تخصه ورؤية الإنسان تخصه، واتفَاقُهُما في اسمٍ عامٍّ . وهو لفْظُ الرؤية . لا يَقْتَضِى تماثُلُهما في مُسَمَّى ذلك الاسم .

أثر الإيمان برؤية الله لخلقه :

- إذا آمن العبد برؤية الله له وأنه مطلع على سره وعلانيته وباطنه وظاهره، وأنه لا يخفى عليه شيء من أمره ، استحى أن يراه على معصية أو فيما لا يحب.

- من علم أن الله يراه أحسن عمله وعبادته وأخلص فيها لربه وخشع فقد جاء في حديث جبريل عليه السلام عندما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإحسان فقال صلى الله عليه وسلم : (أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك)

انظر : [مجموع الفتاوى (٣ / ٤٦ – ٤٧) ،(٦ / ٣٥٥) ، درء التعارض (١٠ / ٣٠٨ - ٣٠٩)]

عاشراً : صفة الوجه : من الصفات الذاتية الثابتة لله عز وجل خبراً فقط.

قول أهل السنة : : أهل السنة يثبتون صفة الوجه لله تعالى وأن وجهه حقيقي ولا يجوز تأويل صفة الوجه بمعنى الثواب أو الذات أو النعمة والإحسان .

أدلة الصفة : هذه الصفة دل عليها الكتاب، والسنة، والإجماع

أما الكتاب: قوله تعالى: {فثم وجه الله} ، {كل شيء هالك إلا وجهه} ، وكقوله: {ابتغاء وجه ربه} ، وكقوله: {ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام} **وأما السنة**: قوله صلى الله عليه وسلم : "إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط، ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور، لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره".

– وكان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو فيقول : «... وأسألك لذة النظر إلى وجهك، وأسألك الشوق إلى لقائك، في غير ضراء مضرة، ولا فتنة مضلة، اللهم زينا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين»

– وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: "لما نزلت: {قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم} قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أعوذ بوجهك" .

وأما الإجماع :قد أجمع أهل السنة على أن الله له وجه حقيقي موصوف بالجمال والبهاء والحسن حجابه النور .

قول المخالفين في صفة الوجه :

– الجهمية والمعتزلة والأشاعرة ، حيث فسروا وجه الله بالثواب أو الذات أو النعمة أو الإحسان

الرد عليهم :

١– تفسيركم هذا مصادم للنصوص الصريحة التي تدل على أن المراد الوجه الحقيقي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى: {للذين أحسنوا الحسنى وزيادة} قال: "النظر إلى وجه الله" فالوجه شيء آخر غير الثواب .

وأيضاً {ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام} وصف الوجه بالجلال والإكرام ولا يقال أنه وصف لمخلوق سواء الثواب أو الإحسان أو النعمة .

وأيضاً قوله صلى الله عليه وسلم : " حجابه النور، لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره" فهذا الحديث يدل على أن المراد الوجه حقيقة.

٢ – قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي حدثناه سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد٢، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: "لما نزلت: {قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم} قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أعوذ بوجهك" .

أفيجوز أيها الجهمي أن يتأول هذا: أعوذ بثوابك أو نعمتك أو إحسانك ؟ فإنه لا يجوز أن يستعاذ بوجه شيء غير وجه الله تعالى، وبكلماته، فلا يستعاذ بمخلوق .

٣- تفسيركم هذا مخالف لما عليه السلف من إثبات الوجه حقيقة لله من غير تمثيل ولا تكييف ولا تحريف ولا تعطيل .

٤ – أن معنى الوجه في اللغة زائد عن معنى الذات وليس هو الذات ، قال ابن الزاغوني :" قد ثبت في عرف الناس وعادتهم في الخطاب العربي الذي أجمع عليه أهل اللغة أن تسمية الوجه في أي محل وقع – في الحقيقة والمجاز – يزيد على قولنا ذات..."

انظر : [الإيضاح في أصول الدين ص ٢٨٠ ، بيان تلبيس الجهمية (١ / ٢٥٣ – ٢٥٦)، مجموع الفتاوى (٤ / ١٧٤)، درء التعارض (١٠ / ٣٠٨ - ٣٠٩) مختصر الصواعق المرسلة (٣ / ٩٩٦ – ٩٩٨)]

أخيراً : يجب على المسلم أن يسير في صفات الله وفق ما سبق من القواعد

ومن ذلك ما يتعلق بصفتي القدم والساق فإنهما ثابتتان لله عز وجل وهما من الصفات الذاتية ولا يجوز تأويلهما بالجماعة من الرجال أو أن قدم الله بمعنى ما قدموا من أعمالهم كل هذه من التأويلات المذمومة

بل يجب إثباتهما لله حقيقة ليس كمثله شيء ولا يعلم كيفيتها إلا الله وقد دل على هاتين الصفتين قوله تعالى : {يوم يكشف عن ساق} [القلم: ٤٢] وروى ابن منده بسند حسن عن ابن مسعود، في قوله جل وعز {يوم يكشف عن ساق} [القلم: ٤٢] قال: «عن ساقيه» وعن أبي سعيد الخدري. أنهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم: هل نرى ربنا عز وجل يوم القيامة؟ قال: «هل تضامون في رؤية القمر ليلة البدر صحوا ليس فيها سحاب؟» قالوا: لا. قال: «فإنكم لا تضامون في رؤية أحدهما. فإذا كان يوم القيامة نودي ليتبع كل أمة ما كانت تعبد، فلا يبقى أحد كان يعبد شيئا إلا تبعه، حتى لا يبقى إلا المؤمنون، فيأتيهم الله عز وجل» فيقول: «أنا ربكم» فيقولون: نعوذ بالله منك لا نشرك بالله شيئا. فيقول: «هل بينكم وبينه آية؟» فيقولون: نعم. «يكشف عن ساق» ، فلا يبقى أحد ممن كان يعبد الله عز وجل إلا خر له ساجدا "

– وقال صلى الله عليه وسلم: "لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول: هل من مزيد، حتى يضع الجبار فيها قدمه فتزوى فتقول: قط قط"

مسألة : رؤية العباد لربهم تبارك وتعالى:

قول أهل السنة : أهل السنة قولون برؤية العباد لربهم تبارك وتعالى يوم القيامة

أدلة هذه المسألة : رؤية العباد لربهم يوم القيامة ثابتة بالكتاب والسنة؛

فأما الكتاب : قوله تعالى: (وجوه يؤمئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) وقوله :(لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ) (يونس: الاية٢٦) . فقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم الزيادة بالنظر إلى وجه الله.

أما السنة : قوله صلى الله عليه وسلم: "إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها فافعلوا"

والتشبيه في هذا الحديث للرؤية بالرؤية لا للمرئي بالمرئي

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو فيقول : «... وأسألك لذة النظر إلى وجهك، وأسألك الشوق إلى لقائك، في غير ضراء مضرة، ولا فتنة مضلة، اللهم زينا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين»

الإجماع : أجمع أهل السنة على أن الله تعالى يرى في الآخرة حتى قال أبو داود السجستاني رحمه الله سمعت أحمد بن حنبل وذكر عنده شيء من الرؤية فغضب وقال : من قال إن الله لا يرى فهو كافر [أخرجه الآجري في الشريعة رقم " ٥٨" بسند صحيح] وقال الدرامي حاكياً الإجماع : " فهذه الأحاديث كلها وأكثر منها قد رويت في الرؤية، على تصديقها والإيمان بها أدركنا أهل الفقه والبصر من مشايخنا، ولم يزل المسلمون قديما وحديثا يروونها ويؤمنون بها، لا يستنكرونها ولا ينكرونها..."

قول المخالفين في رؤية الله :

أولًا : **الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الخوارج والإمامية** : أنكروا رؤية الله واستدلوا على ذلك بما يلي :

شبهتهم :

الشبهة الأولى : قالوا الله نفى الرؤية في قوله تعالى : {وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكّاً وَخَرَّ مُوسَى صَعِقاً} [الأعراف: ١٤٣].

و

(لن) للنفي المؤبد، والنفي خبر، وخبر الله تعالى صدق، لا يدخله النسخ

الرد عليهم :

١ –أنه لا يظن بكليم الله ورسوله الكريم وأعلم الناس بربه في وقته – أن يسأل ما لا يجوز عليه، بل هو عندهم من أعظم المحال.

٢ – أن الله لم ينكر عليه سؤاله، ولما سأل نوح ربه نجاة ابنه أنكر سؤاله، وقال: {إني أعظك أن تكون من الجاهلين}

٣– أن موسى عليه صلاة والسلام لم يطلب من الله الرؤية في الآخرة؛ وإنما طلب رؤية حاضرة؛ لقوله: {أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ}؛ أي: الآن. فقال الله تعالى له: {لَنْ تَرَانِي}؛ يعني: لن تستطيع أن تراني الآن، ثم ضرب الله تعالى له مثلاً بالجبل حيث تجلى الله تعالى له فجعله دكاً، فقال: {وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي} ، فلما رأى موسى ما حصل للجبل؛ علم أنه هو لا طاقة برؤية الله، وخر صعقاً لهول ما رأى.

٤ – أما دعواهم تأييد النفي بـ ((لن)) وأن ذلك يدل على نفي الرؤية في الآخرة، ففاسد، فإنها لو قيدت بالتأبيد لا يدل على دوام النفي في الآخرة، فكيف إذا أطلقت؟ قال تعالى: {ولن يتمنوه أبدا} ، مع قوله: {ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك}. ولأنها لو كانت للتأبيد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها، وقد جاء ذلك، قال تعالى: {فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي}. فثبت أن ((لن)) لا تقتضي النفي المؤبد.

٥ – القول بأن لن تفيد التأبيد أنكره أهل اللغة وهي من محدثات لمعتزلة كالقاضي عبدالجبار والزمخشري .

ولهذا قال ابن مالك في الكافية: ومن رأى النفي بلن مؤبدا ... فقوله اردد وسواه فاعضدا

٦ – أن الله علق رؤيته على ممكن وهو استقرار الجبل، والمعلق على الممكن ممكن .

الشبهة الثانية : قالوا الله نفى الله الرؤية في قوله تعالى: {لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ} [الأنعام: ١٠٣] قالوا: فَنَفَى الإدراكَ، ونَفْيُ الإدراك مستلزم لانتفاء الرؤية.

الرد عليهم :

١ – أنَّ هذا غلط كبير؛ لأنَّ نَفْيَ الإدراك لا يستلزم انتفاء الرؤية، فإنَّه قد ترى الشيء ولا تدركه؛ يعني لا تحيط به، فهذه السماء نراها ولا أحد يشك في أنه يرى السماء، ولو قلت لأي أحد يرى السماء: هل تدرك السماء رؤية وتحيط بها؟

فسيكون جواب كل أحد: لا، يعني لا يدركها رؤية، وإنما يرى منها ما يمكنه أن يرى وكما قال – عز وجل – {فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ (٦١) قَالَ كَلَّا} [الشعراء:٦١-٦٢] ووجه الدلالة أنَّهُ نفى الإدراك، ومع نَفْيِ الإدراك أثبت الله – عز وجل – الترائي وهو رؤية كل جمع لآخر فقال {فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ} هذا الجمع رأى الجمع وذاك الجمع رأى الجمع ومع ذلك {قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ} فقال موسى (كَلَّا) يعني لن نُدْرَكْ يعني لن يُحاطَ بنا ، فالإدراك شيء زائد على الرؤية .

فنَفْيُ الإحاطة لا يستلزم أن تُنْفَى الرؤية؛ بل نَفْيُ الإحاطة يستلزم إثبات الرؤية نقيض ما قالوا، وهو الوجه الثاني من الاستدلال عليهم بهذه الآية.

٢– أن بعض السلف وهو قول عائشة رضي الله عنها يرون أن قوله: {لا تدركه الأبصار} نفي للؤية في الحياة الدنيا، كما قال صلى الله عليه وسلم "إنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا" أما الرؤية في الآخرة فقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن رؤية الله في المعاد قال: "نعم، جهرة كما ترى الشمس والقمر ليلة البدر" ، ففسر رسول الله صلى الله عليه وسلم المعنيين على خلاف ما ادعيت. فالآية نفي للرؤية في الدنيا ، وأما في الآخرة فيرونه كما يرون القمر ليلة البدر . فلما قال الله {لا تدركه الأبصار} وجاء عنه صلى الله عليه وسلم حين سئل عن رؤية الله في المعاد قال: "نعم، جهرة كما ترى الشمس والقمر ليلة البدر" لم يخف على ذي نظر أنه في وقت دون وقت .

ثانيًا :الأشاعرة : أثبتوا الرؤية لكن قالوا الرؤية ليست إلى جهة، وإنما تكون إدراكاً .

الرد عليهم :

١– أن النصوص الواردة في الرؤية – وهي كثيرة، وقد أفردها بعض علماء السنة بمؤلفات – دالة على أن رؤية المؤمنين لربهم إنما تكون في جهة العلو كما قال صلى الله عليه وسلم :"إنكم سترون ربكم كما ترون

القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها فافعلوا"

٢- أن كون الله يرى بجهة من الرائي ثبت بالنصوص و إجماع السلف والأئمة، وقد نقل شيخ الإسلام أقوال السلف في ذلك ، ومن قال خلاف ذلك فقد خالف النصوص ، فإن قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث"إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر **عيانا** بأبصاركم ..." فكلمة عيانا صريحة في المعاينة والمواجهة .

٣- أن العرب لا يتصورون الروية إلا في جهة ، والشرع إنما يخاطبهم بلسانهم قد وقد اعترف بهذا الرازي ، فقال" إن الاسم إنما يوضع لما يكون معلوماً للواضع ، والعرب ما كانوا يتصورون إلا رؤية الشيء المحدود ..." إلى أن قال عن رؤية الشيء من غير جهة " ... لكنه ما كان معلوما للعرب ولا متصورا لهم ..."

انظر : [نهاية العقول للرازي لوحة ١٦٩ / ب ، وقد نقله ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٤ / ٤٢٥)]

٣ – قوله صلى الله عليه وسلم: "إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها فافعلوا" وقوله " لا تضارون في رؤية ربكم " ومعلوم أنه لو كان يُرى سبحانه من غير جهة لا يتصور فيه معنى الضيم والضير حتى ينفي ذلك ، فلما نفى الضير والضيم علمنا أن الرائي يرى المرئي وهو الله من جهة العلو فيتصور حينئذ فيه معنى الضيم والضير.

٤ – أن الأشاعرة – مع كونهم أقرب إلى الحق من المعتزلة، لأنهم أقروا بالرؤية، وإن كانوا قد نفوا العلو – بخلاف المعتزلة الذين نفوا الأمرين – إلا أنهم متناقضون، لأن إثباتهم للرؤية يقتضي إثباتهم للعلو، كما أن نفيهم للعلو يقتضي نفيهم للرؤية أيضاً. فيلزمهم أحد أمرين: إما نفي الرؤية أو اللحاق بأهل السنة في إثباتهما. وأحد الأمرين لازم لهم. ولهذا لما علم الرازي والغزالي هذا الأمر وأنه لازم لهم قالوا بقول المعتزلة وهو أن المراد برؤية الله زيادة العلم .

انظر : [مجموع الفتاوى (٣ / ٣٥ – ٣٧) (١٦ / ٨٥ – ٨٧)، بيان تلبيس الجهمية (٢ /٤٠٨ – ٤٠٩، ٤٣٤ – ٤٣٥، ٤٥١) ،(٣ / ٥٣١ ، ٥٧٣) ،(٤ /٣٢٣ – ٣٢٨ ،٣٥٧ ،٤٢٦ – ٤٢٦، ٤٤٤ – ٤٥٧) ، درء التعارض (١ / ٢٥٠) ، منهاج السنة (٢ / ٣١٧ – ٣١٨)]